الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

بـعنوان:

المشاكل البيئية وإنعكاساتها على الأمن الغذائي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة

من إعداد الطالبتين:

- **بلحية نور الهدى**
- **زراقت نجاة**

تحت إشراف الدكتور(ة):

د. عثماني عبد الرحمن

لجنة المناقشة:

1/أ. عثماني عبد الرحمن.....مشرفاً ومقرراً

2/أ. بخدة صفيان.....رئيساً

3/أ. بوادي مصطفى.....عضواً ومناقشاً

السنة الجامعية: 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و تقدير

يـــــــاربه لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يـــــــاربه وتعاليت، "سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم".

ونصلي ونسلم على خير نبيٍّ أرسل للعالميـــــن سيدنـــــــا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

أقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للدكتور السيد عثماني عبد الرحمن لقبوله هذا العمل الذي قمت به، كما لا أنسى جميع أساتذة قسم الحقوق

في الأخير اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة في أي مكان ....

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا لك الحمد ربي على كثير فضا و جميل عطائك و جودك، الحمد لله ربي و مهما حمدنا فلن تستوفي حمدك و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده.

إلى ذلك الحرف اللامتناهي من الحب و الرقة و الحنان، إلى التي بحنانها ارتويت و بدفنها احتميت و بنورها اهتديت و ببصرها اقتديت و لحقها ما وفيت، إلى من يشتهي اللسان نطقها، و ترفرف العين من وحشتها، و التي كانت تتمنى رؤيتي و أنا أحقق هذا النجاح، و شاء الله أن يأتي هذا اليوم، أهدي هذا العمل إلى أمي الى درعي الذي به احتميت، و في الحياة به اقدى، و الذي شق لي بحر العلم و التعلم، إلى من احترقت شموعة ليضيء لنا درب النجاح، ركيزة عمري، و صدر أماني و كبرياني و كرامتي، أبي أطال الله في عمره.

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم، إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها، تحت السقف الواحد... اخوئي و أخواتي... إلى الكتاكيت عادل، عبد الرحمن، طيب، اشرف، صلاح الدين، إسراء، ليلى، وسيم، عبد الحي، فاطيمة، عبد الصمد

إلى من تحبيني بسمتها وتميتني دمعتها. إلى مسك البيت جدتي "ربيحة" أطال الله عمرها.

إلى كل من يحمل لقب "زراقت" إلى أحسن من عرفني بهم القدرة الأصدقاء القدامى، وأصدقاء الدراسة، إلى: نور الهدى، ليلى، مسعودة، حفيظة، نفيسة، خديجة، بشرى، بختة، أمال، نعيمة إكرام إلى كل من لم يدركهم قلمي، أقول لهم بعدتم ولم يبعد عن القلب حبكم، وأنتم في الفؤاد حضور

م إلى بلدي الحبيب الجزائر، وإلى شعب فلسطين الثاني افخر بعلم ولا تطلب به بدلا فالناس موتى وأهل العلم أحياء

نجـــــــاة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ...من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه (والدي الكريم رحمه الله)

إلى ... إخوتي وأخواتي حفظهم الله وأعانهم (عبد القادر، مراد، فاطمة الزهراء، أم كلثوم مختارية)

إلى ... الكتاكيت (أسماء، صبرين، وسام، صارة، محمد، صهيب، أميمة)

إلى ... جدتي أطال الله في عمرها "زهرة" كافة الأهل والأقارب سواء من قريب أو من بعيد

إلى ...جميع الأحباء والأصدقاء (نجاة، ليلى، مسعودة، نفيسة، حفيظة، حليمة، أمال، نعيمة، خديجة، بشرى، بختة)

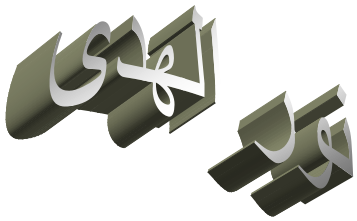

مقدمة

إن بناء الأمن الغذائي بتوفير ما يكفي من الغذاء، وحصول الأفراد عليه بنوعية وجودة عالية، على أن تستدام تلك الوفرة والجودة، هو هدف كل الدول والحكومات وحتى الافراد أنفسهم، لكن ذلك يتطلب بيئة صحية لا تعيقها المشاكل المختلفة لكن المشكلات البيئية قديما كانت معظمها محلية وتصيب بقعة جغرافية محددة في حين أن المشكلات البيئية الحديثة أصبحت في معظمها تتصف بظاهرة العالمية التي لا تعرف الحدود وكذلك كانت تهدد الانسان وحده في حين أضحت لا تهدد سلامة الانسان فحسب بل وتهدد كوكب الأرض الذي يعيش عليه.

بما أن الأمن الغذائي يتعلق بالإنسان وراحته النفسية التي تبني عليها تصرفاته، أصبح له أبعاد أخرى منها توافر الغذاء وجودته ولا ينفصل بعد عن أخر فلا يتحقق بناء ذلك الأمن بدون توافر الغذاء، كما لن يتحقق حق الانسان في الغذاء الكافي بدون جودته.

ومما يمنع تحقيق ذلك الحق هو المشاكل البيئية ولقد تعددت تأثيراتها على الأمن الغذائي بمختلف أبعاده ومنها على توافر الغذاء، حيث جعلته منعدما في العالم أين اشتدت أضرار تلك التهديدات سواء على الأرض أو على الهواء أو الماء، وفي مناطق أخرى مثلت تلك التهديدات عائق أمام إنتاج وتوفير بعض الموارد الغذائية، في حين كانت مساعدة أمام إنتاج محاصيل أخرى محددة وفي مناطق معينة من العالم، أي أنه ليس بالضرورة أن تمنع المشاكل البيئية إنتاج كل المحاصيل، بل هناك من المحاصيل ما تستفيد منها خاصة من التغيرات المناخية، لكن الغالب أن تلك المشاكل تسبب أضرارا سلبية في الكثير من دول العالم، خاصة الدول النامية منها ولن تتحقق الاستدامة البيئية لبناء الأمن الغذائي إلا بإحداث وسائل التكيف والتخفيف من أحدث التغيرات المناخية وتفعيل دور المؤسسات الداخلية الاستراتيجيات للحفاظ على الموارد البيئية من الاستنزاف عن طرق الاستعمال العقلاني لها.

أهمية الدراسة:

إن موضوع المشاكل البيئية وإنعكاساتها على الامن الغذائي تزداد أهميتها مع مرور الوقت وذلك لأن المشاكل البيئية مستمرة، كما يكون صون السلام والاستقرار في كل بلد شرط أساسي في تحقيق الأمن الغذائي مستدام والحكومات هي المسؤولة عن تهيئة بيئة تتيح لمبادرة خاصة وجماعية أن تكرس مهاراتها وجهودها ومواردها[1] تعود أهمية هذا الموضوع أيضا إلى وجود استمرارية العلاقة بين مقتربين هما الأمن الغذائي والبيئة وهي علاقة مستمرة باستمرار بحث الانسان على غذائه منذ الربع الأخير من القرن العشرين المنصرم، ازداد بشكل ملفت للانتباه وعي الإنسان في كثير من بلدان العالم بأهمية القضايا البيئية، ربما بسبب ارتباطها بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا أن عام 1972م يمثل العام المفصلي في تاريخ اهتمام الإنسان بالبيئة. إذ شهد ذلك العام انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في مدينة استوكهولم السويد تحت شعار (نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة).

مبررات الموضوع:

إن موضوع المشاكل البيئية وانعكاساتها على الأمن الغذائي يعتبر من المواضيع القديمة وحديثة البحث ولا تزال الدراسات والبحوث لحد الآن جارية لغرض معرفة أسباب تلك المشاكل وكيفية تأثيرها على الامن وكيفية تفادي تلك التأثيرات، ومنع وقوعها وتخليص الأجيال القادمة من حدة سلبياتها والتي هي في تضخم مستمر، كما أن تلك التهديدات مستقبلية الأخطار، لأن أثارها تعود على الأجيال الحالية والأجيال المقبلة كما أن من مبررات اختيار هذا الموضوع ان المشاكل البيئية لا تعود تأثيراته السلبية على دولة واحدة أو إقليم محدد، بل إن تأثيراته مست مختلف دول العالم سواء الدول الفقيرة منها أو الدول الغنية مع الاختلاف في درجة التأثر.

[1] منظمة التغذية والزراعة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي سنة 1996، وثائق المنظمة، إيطاليا، 1996)

الصعوبات الدراسة:

لم تشكل لنا الصعوبات عاتقا كبير أمام رغبتنا في دراسة هذا الموضوع خاصة وأننا تناولنا واقع المشاكل البيئية وإنعكاساتها على الامن الغذائي حيث إعتمدنا بتقارير ومنظمة التغذية والزراعة وإعلان روما وبعض الكتب والمجلات والمذكرات.

إشكالية الدراسة:

وإن دراسة موضوع المشاكل البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي يأخذ أهمية كبيرة نظرا لقلة الدراسات المتخصصة حول الموضوع، كما سبق القول، وكذا لأن التأثير الذي تسببه تلك التهديدات على الأمن الغذائي للأفراد والدول يحتاج إلى التحليل لمعرفة الحلول، لذا فإن الإشكالية الأساسية التي يمكن طرحها هنا لتحليل الموضوع هي:

ما مدى تأثير المشاكل البيئية على بناء الأمن الغذائي؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي المشاكل البيئية؟ وماذا يقصد بالأمن الغذائي؟ وماهي عوائقه؟
- ماهي أبعاد الأمن الغذائي وماهي تأثيرات المشاكل البيئية عليه؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأساسية:

من خلال ما تم الاطلاع عليه حول موضوع المشاكل البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، فإننا يمكن أن نفترض أنهكلما واجهت دولة ما أو عدة دول إحدى المشاكل البيئية كواقع مدرك، كلما كان هناك احتمال تأثر بناء أمنها الغذائي وحتى أنه يمكن أن ينعدم خاصة في الدول التي تفتقر أو تنعدم لديها آليات مواجهة تلك المشاكل. وهذا ما سنحاول إثباته من خلال دراسة هذا الموضوع.

الفرضيات الفرعية:

دراسة تأثير المشاكل البيئية على الأمن الغذائي يتطلب البحث في الفرضيات الجزئية التالية:

الفرضية الأولى:

كلما كان هنا تحديد المفهوم الأمن الغذائي وللمشاكل البيئية كلما كان من الممكن دراسة التأثيرات المحتملة.

الفرضية الثانية:

كلما كانت هناك مشاكل بيئية كلما كان هناك احتمال وجود تأثير سلبي على توفر الغذاء وجودته أي حالة إنعدام الغذائي.

المنهج التحليلي

التحليل هو: تفكيك الكل إلى الجزء"، والمقصود التفكيك العقلي الكل إلى أجزائه المكونة له. فالتحليل يعتبر آلة تفسيرية حيث يمكن البحث عن التعمق والاندماج في صلب الموضوع ومن ثم التحكم فيه، ويوصله إلى الإجابة على الأسئلة والإستفسارات التي تبدو له غامضة في أول الأمر فيزيل غموضها، ويعمد إلى الأفكار المنغلقة على الفهم فيفك انغلاقها، ولدي الولوج في الموضوع وتحليله، والغوص فيه وتفكيكه، يتضح المقصود منه. والقصد من إتباع هذا المنهج هو تفكيك الغموض الذي يلم بالتهديدات البيئية وبأسبابها ومدى تأثيرها على الأمن الغذائي، ويعتمد ذلك على فهم الظاهرة فهما جيدا مع الإستعانة بالأمثلة التوضيحية والمؤكدة.

خطة البحث:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع خطة ثنائية تنقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: حول الإطار المفهوماتي لمشاكل البيئية والأمن الغذائية وذلك لأنه لا يمكن خوض في موضوع دون الاعتماد على مفاهيم لن تكون الدليل لمختلف الخطوات الأخرى وهو منقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول يتناول مفاهيم العامة للبيئة ومشاكلها وأسبابها أما **المبحث الثاني** يتطرق إلى المفهوم الأمن الغذائي والعلاقة بين الحق في البيئة الصحية والأمن الغذائي وعوائق التي تعرض إليه حيث اعتمدنا لب الموضوع في **الفصل الثاني** حيث يتناول توضيح أبعاد الأمن الغذائي وتأثيرات البيئة عليه ووسائل تحقيق الاستدامة البيئية لبناء الأمن الغذائي وقد تم ذلك وفق مبحثين

المبحث الأول: أبعاد الأمن الغذائي وتأثير الأمن البيئي على الأمن الغذائي، أما **المبحث الثاني** يتضمن وسائل تحقيق استدامة البيئية ودورها في بناء الأمن الغذائي.

الفصل الأول: الإطار مفاهيمي للمشاكل البيئية والأمن الغذائي

تمهيد:

الحق في بيئة صحية إن العمل على بناء الأمن الغذائي يتطلب تضافر عوامل بشرية وأخرى بيئية، لكن هذه الأخيرة قد تشكل العائق أو المهدد لذلك الهدف بسبب عوامل وأسباب قد تكون بشرية كما قد تكون طبيعية، أي نحن أمام مقتربين، مقترب الأمن الغذائي ومقترب المشاكل البيئية، سواء الطبيعية أو غير الطبيعية. فالبيئة مفهوم لا يزال تنقصه الدقة والإجماع حول تحديد تعريف له رغم المحاولات العديد لذلك، تبقى البيئة رغم ذلك تمثل بعناصرها ومكوناتها الأساس الجوهري وقد يكون الوحيد في بعض الأحيان لتحقيق الأمن الغذائي، وحتى هذا الأخير لم يحدد المعنى الدقيق له إلا حديثا، رغم أن البشرية تسعي نحو تحقيقه منذ وجودها. وقد حدثت تطورات في مفهوم الأمن الغذائي، حيث تعدى مجرد توافر الغذاء إلى السعي نحو تحقيق جودته واستدامته، وتلك المشاكل البيئية تؤدي إلى إحتمال عرقلة أو منع بناء الأمن الغذائي، وتؤدي في الأخير إلى حالة من اللاأمن الغذائي قد تكون مؤقتة كما قد تكون مستدامة.

إذا يمكن القول أن العلاقة بين الأمن الغذائي والبيئة علاقة غير انفصالية وتبادلية أيضا، حيث لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بعيدا عن البيئة، لذا فإن تعرض البيئة للمشاكل يعني تعرض الأمن الغذائي للمشكلة. والدراسة هذه العلاقة لابد من دراسة مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من البيئة والمشاكل البيئية والأمن الغذائي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة للبيئة ومشاكلها

لغرض معرفة ماهية البيئة بصورة أولية أرى تعريفها أولا ثم أبين مكوناتها ومشاكلها وأسبابها وهذا ما سيتم التطرق إليه في مطلبين.

المطلب الأول: تعريف البيئة ومكوناتها

في هذا المطلب سنتطرق قيه على مفهوم البيئة (الفرع الأول) ومكونات البيئة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم البيئة لغة واصطلاحا

1- البيئة في اللغة: بمعنى الحالة أو المنزل، فبقال باء المكان حله وأقام كأباءه وتبوأ المباءة أي المنزل، كالبيئة والياء وباء إليه رجع ومن هذا المعنى اللغوي قوله تعالى:

﴿وَاذْكُرُوا ذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1]

وقوله تعالى:" **﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾**[2]، وقوله تعالى: **﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾**[3] ومنه قوله تعالى: **﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾** [4]

أي الذين أقاموا وتوطنوا المدينة المنورة قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وبيئة الإنسان الطبيعية هي الأرض.[5]

---

[1] سورة الأعراف، الآية 74.

[2] سورة الحج الآية 26.

[3] سورة يونس، الآية 87.

[4] سورة الحشر، الآية 09.

[5] – محمد عبد الامام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر،2004، الاسكندرية، ص32.

2-**إصطلاحا**: يرى البعض أن البيئة هي: المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشتمل عليه من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حيّة والمنشئات أقامها لإشباع حاجاته. كما تعرفها المادة الأولى من القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن قانون البيئة بأنها: المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحويه من مواد، وما يحيط بها من الهواء وماء وتربة.

وما يقيمه الإنسان من منشآت ويعرفها البعض بأنها: الوسط الذي يحيط بالإنسان من مخلوقات الله وتشمل البيئة الطبيعية والبيئة البيولوجية والبيئة الإنسانية وقد ثبت حتى الآن أنه لا حياة للإنسان في غير بيئة التي نشأ فيها –على كوكب الأرض- هذه البيئة التي وجدها تناسب ظروفه وتكوينه وأكملها بما أقام عليها من منشآت ومؤسسات لسد مزيد من حاجاته.

وعلى ذلك فإنه يقصد بالبيئة أمرين:

1- البيئة والطبيعة وقوامها الماء والهواء والفضاء والتربة وما عليها أو بها من كائنات حية.

2- البيئة الوضعية، بما وضعه الإنسان في البيئة الطبيعية من مرافق ومنشآت لإشباع حاجاته.[1]

الفرع الثاني: مكونات البيئة

مكونات البينة

ليس هناك من اختلاف كبير بين الباحثين فيما يتعلق بمكونات البيئة من حيث المضمون وان اختلفت المفردات، أو اختلف عدد هذه المكونات. فهذا موتمر استوكهولم عام 1972 يؤكد على أن البيئة هي كل شيء يحيط بالإنسان. ومن خلال هذا المفهوم الشامل الواسع للبيئة، يمكن تقسيم البيئة التي يعيش فيها الإنسان موثرة ومتأثرا إلى قسمين مميزين هما:

[1] محمد عبده الامام، المرجع السابق، ص 33.

1- البيئة الطبيعية Natural Environment

ويقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية وليس للإنسان أي أثر وجودها، وتتمثل هذه الظواهر أو المعطيات البيئية في البنية والتضاريس والمناخ والتربة والنباتات والحيوانات. ولا شك أن البيئة الطبيعية هذه تختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لنوعية المعطيات المكونة لها.

2- البيئة البشرية Human Environment

ويقصد بها الإنسان وإنجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية، بحيث أصبحت هذه المعطيات البشرية المتباينة مجالا لتقسيم البيئة البشرية إلى أنماط وأنواع مختلفة فالإنسان من حيث هو ظاهرة بشرية يتفاوت من بيئة الأخرى من حيث عدده وكثافته وسلالاته ودرجة تحضره وتفوقه العلمي مما يؤدي إلى تباين البيئات البشرية، ويميل بعض الباحثين إلى تقسيم البيئة البشرية إلى نوعين مختلفين:

1- البيئة الاجتماعية Social Environment

ويقصد بها ذلك الجزء من البيئة البشرية الذي يتكون من الأفراد والجماعات وتفاعلهم، وكذلك التوقعات الاجتماعية وأنماط التنظيم الاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى، وبوجه عام تتضمن البيئة الاجتماعية أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات التي ينقسم إليها المجتمع، تلك الأنماط التي تولف النظم الاجتماعية والجماعات في المجتمعات المختلفة، والمعادن ومصادر الطاقة والأحياء (بما فيها الإنسان) بكافة صورها، وهذه جميعا تمثل الموارد التي أتاحها الله للإنسان ليحصل منها على مقومات حياته[1].

2- البيئة المشيدة Man-made Environment

وتتألف من المكونات التي أنشأها ساكنو البيئة الطبيعية (الناس)، وتشمل كل المباني والتجهيزات والمزارع والمشاريع الصناعية والطرق والمواصلات والمطارات والموانئ، إضافة إلى

[1] راتب سلامة السعود، الانسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية،2014/01/01، ص 22.

مختلف أشكال النظم الاجتماعية من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوكية وثقافية ومعتقدات تنظم العلاقة بين الناس.

ويرى آخرون، صورة ثالثة، أن للبيئة ثلاث مكونات:

1- المحيط الحيوي Biosphere

والذي يمثل بيئة الحياة الأصلية أو الفطرية، التي أوجد الله الإنسان فيها بين صور الحياة الأخرى.

2- المحيط المصنوع أو التكنولوجي Technosphere:

ويتألف من كافة ما أنشأه الإنسان في البيئة الطبيعية باستخدام مكوناتها سواء المستوطنات البشرية والمراكز الصناعية والطرق والمواصلات والمشاريع الزراعية والآلات وغير ذلك.

3- المحيط الاجتماعي Sociosphere

ويقصد به المنظومة التي تدير في إطارها الجماعة البشرية شؤون حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وهذه المنظومات الثلاث تتفاعل فيما بينها مؤثرة ومتأثرة.

وهناك صورة رابعة ترى أن للبيئة أربع مكونات هي:

1- الطبيعية Nature

وتمثل الأرض وما عليها من ماء وما حولها من هواء وما ينمو عليها من نبات وما تحتضنه من حيوانات، وجدت بشكل طبيعي. وتمثل الطبيعة الموارد المتاحة للإنسان للحصول على حاجاته الأساسية من غذاء وكساء ودواء وماوى ومواد مختلفة.

2- السكان Population

وهم مجموع الأفراد القاطنين على الأرض وعصر ما. والسكان هم المكون المؤثر والمغير المكون الطبيعي للبيئة من اجل حياة مريحة تليق بكرامة الحياة البشرية[1].

[1] راتب سلامة السعود، المرجع السابق، ص من 24.

3- التنظيم الاجتماعي Social Order:

ويقصد به الأنشطة التي يمارسها السكان في علاقاتهم مع الوسط المحيط بهم، والذي يحتوي أوجه حياتهم ومعيشتهم، بكل ما فيها من نظم وتنظيمات للعلاقات، وإشباع الحاجات، ومعايشة المشكلات.

4- التكنولوجيا Technology

ويقصد بها مختلف أنواع التقنيات التي استحدثها الإنسان والتي مكنته من استثمار موارد البيئة لتلبية حاجاته وتطلعاته.

وكما هو الحال في الصور الثلاث السابقة لمكونات البيئة، فإن هذه المكونات الأربعة، هذه الصورة الرابعة، الطبيعة والسكان والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا، تتفاعل فيما بينها مؤثرة ومتأثرة (انظر الشكل رقم 1). وقد يكون هذا التفاعل إيجابية ينعكس بفوائد جمة على البيئة، وقد يكون سلبية يوثر على البيئة ويضر بها، مما ينتج عنه مشكلات تتفاوت أهميتها وتأثيرها من المستوى الهين البسيط إلى المستوى المعقد والمدمر أحيانا[1]. (انظر الشكل رقم 1)

شكل رقم (1) يوضح تفاعل مكونات البيئة

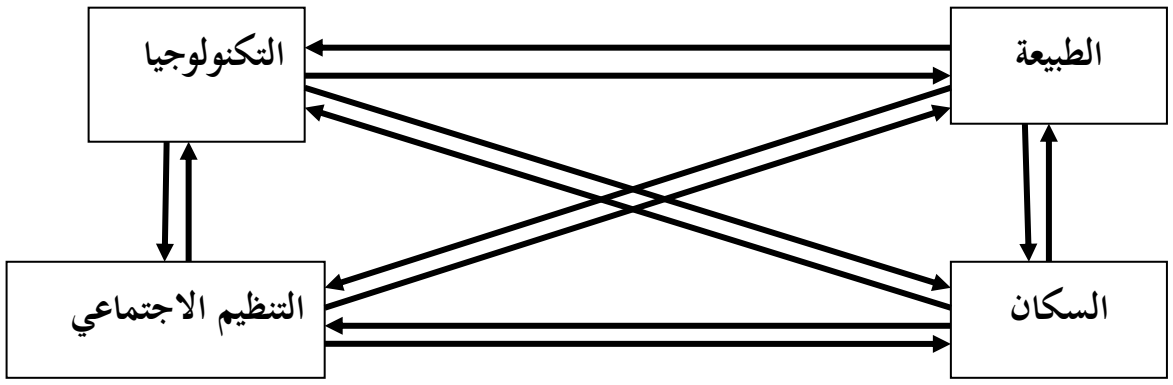

الآثار الايجابية والآثار السلبية لتفاعل مكونات البيئة مع بعضها البعض على البيئة

[1] - راتب سلامة السعود، المرجع السابق، ص من 25 – 27.

الجدول رقم (1)

الرقم	تفاعل مكونات البيئة	التأثير الإيجابي	التأثير السلبي
1	السكان * الطبيعة	زراعة الأشجار واستصلاح الأراضي الصحراوية	الصيد غير المنظم والحرائق واستنزاف الأراضي الزراعية
2	السكان * التنظيم الاجتماعي	تطوير اتجاهات المحافظة على البيئة وتبني سياسة الطفل الواحد وضبط النمو السكاني	تشجيع الاتجاهات الاستهلاكية لدى الشباب
3	السكان * التكنولوجيا	تطوير سلالات جديدة من الأشجار أغزر إنتاجاً وأقل استهلاكا للماء	تطوير أسلحة الدمار الشامل التي تضر بكافة مكونات
4	الطبيعة * التكنولوجيا	البيئات الريفية الهادئة التي تقلل من الآثار الضارة للضوضاء على الإنسان وباقي الحيوانات	ثورة البراكين والهزات الأرضية والفيضانات والكوارث الطبيعية التي تفتك بالناس
5	الطبيعة * التنظيم الاجتماعي	اختلاف عادات الناس تبعا للبيئات الجغرافية التي يعيشون بها (سهل أم جبل أم صحراء)	اختلاف عادات الناس وسلوكاتهم تبعا للطبيعة حولهم، ففي حين يتعاونون في الريف نجدهم قد لا يعرفون جيرانهم في المدن
6	الطبيعة * التكنولوجيا	المساحات الصغيرة التي استدعت تطوير السيارات ذات الحجم الصغير	زيادة درجات التلوث حول آبار النقط ومعامل تكريره أو مناجم المعادن المختلفة
7	التنظيم الاجتماعي * السكان	زيادة الوعي الجماهيري لاستخدام موانع الحمل وإنجاح وإنجاح برامج التنظيم الأسري	انتشار ظاهرة الزواج المبكر وإنجاب عدد كبير من الأطفال
8	التنظيم الاجتماعي * الطبيعة	انتشار قيم النظافة وترشيد الاستهلاك التي تحافظ على البيئة ومواردها	انتشار عادة التدخين والتحولات الاجتماعية في عادات الفلاحين وهجرهم المزارع والعناية بالأرض.
9	التنظيم الاجتماعي * التكنولوجيا	التقدم الاجتماعي الذي يسهل	العادات والتقاليد التي لا تؤمن

		للعلماء فرض البحث العلمي وتطوير والاختراع	باستخدام موانع الحمل مما زاد عن عدد البشر.
10	التكنولوجيا * السكان	وسائل النقل المختلقة التي وفرت الراحة للإنسان وسهلت حركته	الضوضاء والأمواج الكهرومغناطيسية المنبعثة من بعض الأجهزة التي تضر بالإنسان والكائنات الأخرى.
11	التكنولوجيا * الطبيعة	تطوير محركات جديدة أقل تلويثا للهواء واقل استهلاكا للوقود	الطيران النفاث والتفجيرات النووية وصواريخ الفضاء والعبوات الرذاذة التي أضرت بطبقة الأوزون
12	التكنولوجيا * التنظيم الاجتماعي	وسائل الاتصالات والنقل التي قربت وجهات النظر مختلف الشعوب والناس حيال قضايا البيئة والدفاع عنها	تقوية روح العنف عند الأفراد وبالذات الأطفال بسبب انتشار الأفلام عبر محطات فضائية كثيرة

المطلب الثاني: مفهوم المشاكل البيئية وأسبابها:

في الوقت الحاضر ازداد الاهتمام بقضايا البيئة ومشكلاتها بعد أن نمت مهارة الإنسان أكثر مما نمت لديه الحكمة والعقلانية وأصبحت المشكلات البيئية واقعا يهدد حياة الإنسان حاليا ومستقبلا، ما لم يتدارك ويعدل من سلوكه الخطأ بفطنة وذكاء ولو الإنسان التزم بتوجيهات الإسلام ونفذ أوامره واجتنب نواهيه لتخلص من كل أسباب المشكلات البيئية، فقد عالج الإسلام قضايا البيئة بنظرة شمولية متكاملة.

الفرع الأول: تعريف المشاكل البيئية:

1- تعريف المشكلة: ويمكن تعريفها إجرائيا بأنها حالة غير مرغوب فيها يشعر بها الإنسان ويسعى إلى حلها. أو موقف اجتماعي يواجه المجتمع أو الفرد ولا يستطيع تحقيق التوازن فيه من خلال إمكانياته وظروف البيئة من حوله فهي وضع قائم غير مرغوب يحدث فجوة بين

ما هو قائم وما يجب أن يكون عليه وضع الفرد أو المجتمع، ومما سبق من تعريف المشكلة يمكن عرض بعض التعريفات للمشكلة البيئية.[1]

2- المشكلة البيئية:

هناك من يعبر عن المشكلة البيئية بالمخاطر البيئية وهي تعبر عن خطر متوقع الوقوع، نحاول أن نقيسه بطريقة إحصائية وطرق أخرى تقييمية وقياسية.[2]

وتعرف المشكلة البيئية بأنها الخلل الحادث في طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة الاجتماعية والطبيعية وهذا المفهوم يشمل أن الأصل في العلاقة بين الإنسان والبيئة قائم على التوازن ويظهر عدم التوازن عندما يجد الإنسان أو يشعر بأن هناك خطأ في العلاقة بينه وبين المنظومة الطبيعية الموارد المتجددة وغير المتجددة، ولا يمكن الفصل بين المنظومة الطبيعية والاجتماعية، وتتعدد المشكلات البيئية ومنها التلوث وهو حالة من الاشمئزاز والتقزز التي يصاب بها الفرد وتدفعه للنفور من مكان معين كتعبير إنفعالي يتخذ شكلا سلوكيا مبني على حقائق معرفية تجعله يتدخل لمواجهة هذا الموقف البيئي بطريقة مباشرة وغير مباشرة مادية وغير مادية[3]

وترى الدراسة أن المشكلة البيئية هي كل تغيير كمي أو كيفي يلحق بأحد الموارد الطبيعية في البيئة بفعل الإنسان أو أحد العوامل الفيزيقية فينقصه أو يغير من صفاته أو يخل من توازنه بدرجة تؤثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة وفي مقدمتها الإنسان.

الفرع الثاني: أسباب المشاكل البيئية

تكمن أسباب المشكلات البيئية في مجموعة من العوامل المتداخلة التي تجمع بين النمو السكاني والتطور الصناعي وافتقار التوازن البيئي، قد جسدت في مفهوم المشاكل

[1] ناصر عبد المولى رشوان البص، التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ص27

[2] سمير إبراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار مؤسسة رسلان سوريا. دمشق. جرمانا، ص 19

[3] د. ناصر عبد المولى رشوان البص، مرجع سابق، ص298

البيئية بمعناها الشمولي وسوف نناقش هذه الأسباب لنتعرف على دور كلّ منها في وضع هذه المشاكل[1].

1- الثورة العلمية والتكنولوجية:

لقد حقق العلم تطورا بارزا في المعرفة الإنسانية ووضع أساس التنمية في الصناعة المدنية والتكنولوجيا مما أدى إلى نمو وتعاظم الإنتاج الصناعي إلا أنّ أخطر ما يميز هذه التطورات أنها إقترنت باستنزاف كبير للموارد الطبيعية وأدت إلى تراكم متزايد للنفايات تفوق القدرة الاستيعابية للأوساط البيئية، إذ أن النمو الصناعي والتطور التكنولوجي المستمرين بإتيان إلى النظام العالمي بقوة جديدة تسبب إختلال في الأنظمة البيئية المتوازنة، وان نتائج الاختلال لا تظهر مباشرة بل أنها تظهر ببطء.

إن الثورة العلمية والتكنولوجيا قد حققت الرخاء والرفاهية للإنسان إلا أنها أدت بدورها إلى تفاقم مشكلات البيئية بسبب التزايد الكبير لاستهلاك الموارد الطبيعية والتلوث السريع للأوساط البيئية، ممات جعل هذه المشكلات تطرح نفسها بوصفها مشكلات عالمية.

2- النمو السكاني:

لقد شهدت السنوات الأخيرة كيف أصبحت المتغيرات السكانية أحد المكونات الأساسية في القضايا البيئية والحديث عن الحجم الأمثل للسكان والاهتمام بتوفير الغذاء وصحة البشر، إن مثل هذا الاهتمام الحديث لما يتوافق مع حدوث معدلات عالية للنمو السكاني التي شهدتها الحقب القليلة الأخيرة، والتي لم يسبق حدوثها على مر التاريخ لقد شهد القرن العشرين زيادة غير عادية في عدد السكان العالم من 2.5 مليار نسمة عام 1950 إلى 6.3 مليار نسمة عام 2000، وقد أضاف العالم المليار الأخير إلى إجمالي عدد سكانه خلال اثنتي عشر سنة من 1987 إلى 1999 ويعود سبب الزيادات السريعة إلى الانخفاض الكبير في معدلات الوفيات خاصة في المناطق الأقل نموا والذي ارتفع فيها أمد

[1] سهير ابراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار رسلان، دمشق، سوريا ص 20.

الحياة من 43 إلى 51 سنة منذ 1965، وقد بلغ معدل النمو العالمي 3% سنويا في الفترة الأخيرة[1].

ووفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للرصد السكاني من المتوقع أن يستمر عدد سكان اعالم في النمو على مدى المائتي عام المقبلة.

فإن عدد سكان العالم سيصل إلى 9 مليار نسمة في عام 2025 وعشرة مليارات نسمة عام 2183 وقبل الوصول إلى حالة أقرب إلى الاستقرار تزايد قليلا عن عشرة مليارات نسمة زهاء عام 2200.

ويرتبها هذا النمو السريع في عدد السكان ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن البيئي من خلال التأثيرات التي يحدثها السكان في موارد الأرض الملبية لاحتياجات البشر، وتشير الدراسات إلى حدوث تدهور التربة والتدهور البيولوجي وتلوث الماء والهواء، فضلا عن مشكلات أحدث تمثلت في تغيير المناخ واستنفاذ طبقة الأوزون وتشير إحدى التقارير في تقديمها لمفهوم التنمية المستديمة بأن التزايد السريع للنمو السكاني يمكن أن تزيد من الضغوط على الموارد وتجعل أية زيادة في مستويات العيش بطيئة ولهذا فإن التنمية المستدامة يمكن متابعتها فقط إذ يكون حجم السكان ونموها منسجمين مع الامكانيات المتغيرة للنظام البيئي.

3- إختلال النظام الايكولوجي:

وضع كلمة ايكولوجي عالم المياه الألماني أرنست هيكل وهي تتألف من قسمين هما: OICLAS هذه الكلمة مشتقة من الأصل اليوناني وتعني (بيت ومنزل) و LOGAS وتعني العلم، ولذلك تعرف بأنها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، وتهتم الايكولوجيا بالعلاقات المتداخلة بين الكائنات الحية بما فيها الإنسان والوسط الذي تعيش فيه، ومدى التأثير المتبادل بينهما، كما تهتم بالتوازن والتوافق ما بين

[11] سهير ابراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص من 21-22.

الوسط وبين العناصر الحية وغير الحية وما ينشأ عن ذلك من توازن بين تلك العناصر المختلفة إلى عدم توازن يخل بالبيئة[1].

يعرف النظام البيئي بأنه وحدة بيئية تكاملية تتكون من مكونات حية في مساحة محددة تتفاعل مع مكونات بيئتها غير الحية على وفق نظام دقيق ومتوازن في ديناميكية ذاتية، لتستمر في أداء دورها في إعالة الحياة على سطح الأرض.

ويعدد التوازن الايكولوجي توازنا ديناميكيا، يتصف بالمرونة التي تحققها النظام وحدته وتكامله، إلا أن هذا النظام بدا يتعرض إلى الاختلال في توازنه بفعل أوجه النشاط الإنساني إذ أن الإنسان كأحد العناصر في هذا النظام البيئي الذي يعبر عن أهم عناصر الاستهلال على سطح الأرض يترك دائما أثره في البيئة المحيطة.[2]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للآمن لغدائي

سنتطرق في هذا المبحث لمفاهيم الأمن الغذائي والعلاقة بين الحق في بيئة صحية والأمن الغذائي والعوائق التي تعرض إليها

المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

ينشطر الأمن الغذائي إلى مستويين رئيسيّين وهما المطلق والنسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحياناً، ويمكن اعتباره غالباً بأنّه يحقق مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فإنه يشير إلى مدى قدرة الدولة على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو الأفراد من سلع وغذاء بشكل كلي أو جزئي.

[1] سهير ابراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص من 23-24.

[2] سهير ابراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص من 20-24.

الفرع الأول: الأمن الغذائي

أولاً: المفهوم اللغوي:

من باب أمن وسلم، وهو من الأمن والأمان، وأمنه فهو آمن، وأمنه اطمأن ولم يخف، فهو أمن، وأمين ويقال لك الأمان أي قد أمنتك. وأمن البلد، اطمأن فيه أهله، وأمن الشر ومنه سلم)، ومنه قوله تعالى: (إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً)[1]، وأيضا قوله تعالى: (الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ)[2] وقوله تعالى (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ (1) وَطُورِ سِينِينَ (2) وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ)[3] أي الأمن.

وأمن فلان على كذا أوثق به واطمأن إليه، أو جعله أمينا عليه قال تعالى: (قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ)[4].

أما الغذاء في اللغة: فقد أعطيت له عدة تعاريف، فحسب القاموس الشهير Petit Larousse هو كل ما يتعلق بالطعام، وحسب Petit Robert فهو كل مادة قابلة للهضم، وحسب مركز الأبحاث حول الحق في الغذاء الجامعة الحرة لبروكسل (كل المنتوجات أو المواد التي يأكلها الإنسان أو يشتريها، من أجل تغطية الاحتياجات المغذية والذي يحقق رفاهية السكان في مجموعهم)[5].

كما يقصد بالغذاء لغة ما به نماء الجسم وقوامه، والغذاء بالدال طعام الغدوة وتغدي أكل أول النهار"، والغذاء ما يتغذى به من الطعام والشراب يقال غذوت الصبي باللبن أي ربيته ولا يقال غذيته ولكن يقال غذيته بالتشديد وجمعها أغذية. وقد ورد في القرآن الكريم الغذاء بلفظ الطعام، وهو اسم جامع لكل ما يؤكل وجمعه أطعمة.

---

[1] سورة الأنفال، الآية 11.

[2] سورة قريش، الآية 4.

[3] سورة التين، الآية 1-3.

[4] سورة يوسف آية 64.

[5] نادية احمد عمران، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين نظرية التطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014م-1435هـ، ص 35.

ثانياً: مفهوم اصطلاحي

إن التعريفات التي طرحها الكتاب والباحثون للأمن الغذائي كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لتشعبه وارتباطه بجوانب مختلفة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، لكنها تجتمع حول وجود الغذاء وسهولة الحصول عليه، وكيفية استخدامه في جميع الأوقات التي يريدها فيه الإنسان فعرفه الدكتور السيد محمد السريتي في كتابه الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بأنه: (قدرة المجتمع على توفير الحاجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام ويتم توفير حاجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محلية ، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، ويمكن استعمالها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات).

يتميز هذا المفهوم باستمرار تواجد السلع الغذائية في السوق في فترة زمنية، ويقتضي تحقيق الأمن الغذائي وجوب وجود مخزون إستراتيجي من الغذاء لمواجهة مخاطر الطوارئ، حتى لا تكون الدول النامية عرضة للضغوط السياسية من قبل الدول المتقدمة المهيمنة على سلاح الغذاء ويقول أيضا[1]:

(إن الأمن الغذائي يتمثل في حصول أفراد المجتمع على اما يلزم لغذائهم من حاجات غذائية يحددها علم التغذية من المواد الحيوانية والنباتية أو كليهما مع ضمان توفير الحد الأدنى من تلك الحاجات بالكم وبالنوع الضروريين لاستمرار حياة هولاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة).

هذا المفهوم يقتضي توفر المواد اللازمة من الغذاء لتلبية حاجات الأفراد سواء بإنتاجها محلية أو جلبها من الخارج، إلا أنه في واقع الأمر توفر الغذاء في مجتمع ما، لا يعني بالضرورة حصول كل فرد على حاجاته من الغذاء إذ توجد فتات أكثر فقرا تعاني من الجوع ونقص الغذاء.

أما الدكتور محمد السيد عبد السلام اعتبر الأمن الغذائي قضية ضرورية للدول ولا ينبغي لها أن تعيش عصورة حضارية مختلفة في هذا المجال، وعدد الأسباب التي تحيط بقضية الأمن الغذائي في مقدمتها التنمية الزراعية والأراضي والماء وإنتاج الغذاء وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول سواء بالنسبة لتبادل السلع الزراعية أو بالنسبة لانتقال التكنولوجيا.

[1] نادية احمد عمران، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين نظرية التطبيق، مرجع سابق، ص 36-37.

ويرى أن قضية الأمن الغذائي ومدخلها أصبحت هي التنمية الزراعية المتسارعة، ويربط مفهومه للأمن الغذائي بثلاثة مسائل هي: الوفرة أي توافر السلع الغذائية التي يحتاج إليها أفراد المجتمع. الاستقرار أي أن تكون السلع متوافرة طوال الوقت. وإمكانية الحصول عليها أي أن يكون دخلهم كافية لتمكينهم من شراء سلع غذائية[1].

إن هذا التعريف وجه له انتقاد لارتكازه على الدعائم الأساسية للأمن الغذائي وهي دعائم مادية باعتبارها مرتبطة بتحقيق وفرة الإنتاج المحلى وبأسعار منافسة وبصورة مستمرة.

لكن الجانب الإيجابي لهذا المفهوم هو اقتراب، وارتباطه بمفهوم جديد يهدف هو الآخر إلى الوصول لتحقيق الغذاء، ألا وهو الاكتفاء الذاتي الذي عرفه الدكتور محمد السيد عبد السلام بأنه: (قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا)، وهو مفهوم يؤكد على فكرة الأمن الغذائي الذاتي دونما حاجة إلى الآخرين – أي اعتماد الدولة على إمكانياتها فقط –

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه رغم تعدد مفاهيم وآراء الكتاب حول موضوع الأمن الغذائي، فإننا نلاحظ فيها غياب الجانب القانوني[2].

الفرع الثاني: أهمية الأمن الغذائي

تمتلك إستراتيجية الأمن الغذائي هدفا يقتضي على زيادة الجهود الخاصة بزراعة المحاصيل من اجل زيادة القدرات الخاصة بالتنافس والانتاج، من اجل الوصول إلى الاكتفاء في استهلاك المواد الغذائية، وتكمن اهمية الأمن الغذائي في عدة نقاط وهي[3]:

- التشجيع على الاستثمار من اجل الحصول على دخل اضافي للأسر، حيث يشجع ذلك الأمر على زيادة كمية استهلاك الغذاء.

[1] نادية احمد عمران، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين نظرية التطبيق، مرجع سابق، ص 38.

[2] نفس المرجع، ص39.

[3] مروة مزوز، الأمن الغذائي في الجزائر (2008-2017)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف بمسيلة، 2019-2020، ص10.

- تتسبب الهجرة من الريف إلى المدينة في زيادة استهلاك الأغذية بسبب فرص العمل التي تتوفر لتلك الفئة مما يساهم في حصولهم على الغذاء.
- عدد السكان في ازدياد دائم، ولا شك بان هذه الزيادة السكانية تعني زيادة الطلب على الغذاء ولهذا يجب على الدول توفير الغذاء بكميات أكبر ومجاراة الطلب المتزايد على السلع من اجل حماية نفسها من حصول العجز الغذائي؛
- زيادة الفاعلية الانتاجية للإنتاج الزراعي وذلك عن طريق استخدام الآلات الزراعية والتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة ارتفاع المستوى المعيشي لطبقة الريفيين، ويكون ذلك من خلال مساعدة المرأة الريفية في عملية التنمية في نطاق الزراعة، أو من خلال زيادة الدخل الاقتصادي.

الفرع الثالث: الأهداف من تحقيق الأمن الغذائي

إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية بصفة خاصة لتحقيق الأهداف التالية[1]:

الهدف الاول: زيادة الانتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية، خاصة أن هذا الأخير في ازدياد مطرد بفعل عوامل نذكر منها[2]:

- **زيادة عدد السكان او النمو الديمغرافي:** فحجم الاستهلاك من المواد الغذائية يتزايد بإزدياد عدد السكان وبالتالي فإن الانتاج الزراعي ينبغي أن يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفاديا لحصول عجز غذائي.
- **إرتفاع مداخل الأسرة:** ينعكس النمو الإقتصادي في زيادة مداخيل الأمر كما أن تشجيع الإستثمار من شأنه أن يتيح للأسر مداخيل إضافية وهو مايشجع هذه الأسر على زيادة حجم إستهلاكها من المواد الغذائية بحيث تفيد بعض الإحصائيات أن مرونة الإنفاق على

[1] مروة مزوز، الأمن الغذائي في الجزائر (2008-2017)، مرجع سابق، ص11.

[2] المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، اليمن ،2005 11-12

الغذاء بالنسبة للدخل في البلدان التي قطعت شوطا في طريق النمو لتصل إلى 0.6 وهو ما يعني أن الزيادة في الإنفاق على الغذاء بمقدار 6وهي نسبة لا يستهان بها.

- **التحضير**: ينجز عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة في حجم الإستهلاك من الموارد الغذائية، وذلك نظرا لما توفر المدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

الهدف الثاني:

تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، والإدخال المتزايد لمختلف الإبتكارات والإختراعات التقنية الزراعية وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية.

الهدف الثالث: تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات توجها نحو إقامة سوق عربية مشتركة الهدف الرابع: الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الإقتصادية وجعل المرأة الريفية تصطلع بدورها في التنمية الزراعية

إن تحقيق الأهداف يستلزم التركيز على الأمور التالية: تعزيز التكامل الإقتصادي خاصة في الميدان الزراعي تعزيز قدرات الإستحواء على التكنولوجيا الزراعية توفير الظروف المناسبة للتمويل والإستثمار في الميدان الزراعي تطوير علاقات التبادل التجاري مع المحيط الخارجي (الدول والتكتلات الإقتصادية بما يتماشى مع المصالح الاتية والمستقبيلية للتنمية الزراعية

المطلب الثاني: علاقة بين الحق في بيئة صحية والأمن الغذائي

الفرع الأول: من الناحية الشكلية

الشكلية ان العلاقة بين الحق في بيئة صحية والأمن الغذائي من الناحية الشكلية تتخللها أوجه الاختلاف وأوجه التشابه[1]؛ فمن أجه الاختلاف بين الحق في بيئة صحية والأمن الغذائي: أن الحق في بيئة صحية نصت عليه نصوص قانونية دولية ملزمة نسبيا (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد

[1] وهيبة زبيرى، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017، ص117.

الدولي (PIDESC) أما الأمن الغذائي فلا وجود لنصوص قانونية بل مجرد إعلانات وبرامج عمل ليس لها القوة القانونية الملزمة وأن الدول غير ملزمة بما جاء فيها من توصيات ومناهج وسياسات.

أما من حيث ارتباط الحق في بيئة صحية بباقي حقوق الإنسان فكما سبق القول أنَّ حقوق الإنسان، ومنها حقوق التضامن التي تضم الحق بي بيئة صحية مترابطة وغير قابلة للتجزئة، والأمن الغذائي لا يتحقق من دون أعمال مختلف حقوق الإنسان وليس الحق الغذاء فقط أو الحق بيئة صحية منفصلا عن باقي الحقوق.

أما أوجه التشابه بوين الحق بي بيئة صحية والأمن الغذائي من الناحية الملف كلينة، فإننا نجد ذلك نص المادة 11 من العهد الدولي والمادة الأولى أين اعلان ريو دي جانيرو، فأما المادة 11 من العهد الدولي فتتضمن الجانبين أما، الحق في الغذاء وحماية البيئة والانسجام معها؛ حيث تنص المادة على التزاماته تقع على الدول في مجال توفير الغذاء والتحرر من الجوع، تحققها بالتعاون الدولي المتعلق بالموارد الطبيعية وكيفية استغلال الأراضي الزراعية بشكل يضمن توفير الغذاء من جهة والمحافظة على تلك الموارد أي على البيئة بصفة عامة من جهة أخرى:" تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لما يلي[1]:

تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية والانتفاع بها، " أما المادة الأولى من إعلان ريو دي جانيرو فقد نصت على:" للجنس البشري حق أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة" حيث ربط الحق في حياة صحية، ويتحقق ذلك أساسا بالغذاء الكافي والصحي والمستدام أي بتحقق الأمن الغذائي، ريطه بالبيئة، ولن تتحقق الحياة الصحية دون بيئة صحية. وأيضا ما يدل على أن ما يزيد

[1] وهيبة زبيرى، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص118.

الترابط بين الحق في بيئة صحية والأمن الغذائي هو أن الحق العهد الدولي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، المرجع السابق.

في البيئة يتضمن العديد من الحقوق الفردية التي تؤدي إلى التمتع بالأمن الغذائي منها: الحق في استغلال الأرض والاستفادة من ثرواتها لتوفير الغذاء، الحق في توزيع عادل للأراضي الزراعية، الحق في الماء الصالح للشرب والمياه المستخدمة في الزراعة وغيرها.

الفرع الثاني: من الناحية الموضوعية

الموضوعية للحق في بيئة صحية علاقة بالأمن الغذائي من حيث[1]:

احترام الحق في بيئة صحية والأمن الغذائي: إن تهديد الحق في بيئة صحية من حيث الإضرار بالبيئة وجعلها بيئة غير صحية ما يعني أن لا وجود لغذاء صحي، فتلوث البيئة مثلا بتلوث المياه وجعلها غير صالحة للاستخدام مباشرة في الغذاء أو في سقي الزراعة الغذائية، يؤدي إلى تلوث المنتوج الغذائي وبالتالي التأثير على صحة وحياة الإنسان، أي التأثير تعدى الحق في الغذاء الصحي إلى الحق في الصحة وفي الحياة ومنه على الحقوق الأخرى. كما يؤدي تلوث النبات والأمراض التي تصيب الحيوان إلى نفس النتائج السابقة، أي أن أي تغيير وتدهور في الوسط البيئي يؤدي إلى تغيير نوع وجودة الغذاء واستدامته، أي التأثير على الأمن الغذائي، وبالتالي تهديد لحق الإنسان في أن يكون له غذاء آمن[2].

1. **حماية الحق في بيئة صحية والأمن الغذائي:** حماية الحق في بيئة صحية بمنع الغير من الاعتداء عليه وعقد الاتفاقيات الدولية بشأن ذلك، وحماية مختلف شروط البيئة الصحية من الهواء النقي والمياه النظيفة وعدم إجهاد التربة، يعني حماية شروط الغذاء الصحي، وأما الإخفاق في ذلك فيعني تقويض الحق في أن يكون هناك أمن غذائي للجميع. وبما أن الحق في بيئة صحية

[1] وهيبة زبيرى، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مرجع، ص120-121.

[2] Jody Kollapen, The Right to a Healthy Environment.(South African Human Rights Commission,2004),p5

هو حق إجرائي يتم حمايته بالمطالبة بذلك قضائيا يضمن في الوقت نفسه حصول الجميع على الحق في غذاء نقي مستخلص من بيئة صحية.

2. **استدامة الحق في بيئة صحية والأمن الغذائي:** إن استدامة الغذاء وموارده من استدامة البيئة الصحية واستدامة مواردها الطبيعية والتربة الزراعية والمياه الصحية، واستنزاف هذه الموارد يعني القضاء على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي المستدام.
3. التغير سيؤثر على الأمن الإنساني بصفة عامة، وعلى الأمن الغذائي بصفة خاصة، حيث أن التغيير يؤثر على حاجات الناس وغذائهم وحقوقهم.
4. وخاصة الفئات التي ليس لها القدرة على مواجهة تلك التغيرات والفئات التي تعتمد في حياتها على المصادر الطبيعية فهم الأكثر حساسية لما يطرأ على البيئة من تغيرات، ومثال ذلك أن أي تغير في رطوبة التربية وتعرضها للجفاف أو التصحر أو غيرها فذلك يقوض حق العديد من الناس في استغلال الأرض والحصول على الغذاء لتحقيق أمنهم الغذائي، أو المعتمدين على الأسماك في تحقيق أمنهم الغذائي فإن انعدام الوفرة في الأسماك، لما تتعرض لها المحيطات والبحار من تلوث واستغلال لاعقلاني لثرواتها، فذلك يعني تعرض تلك الفئة إلى الأمن الغذائي[1].

المطلب الثالث: عوائق الأمن الغذائي

الفرع الأول: العوائق الداخلية

أولاً: الفقر والتخلف

إن أبشع انتهاك للكرامة الإنسانية هو أن يموت الإنسان جوعا أو تعيش الشعوب حياة فقر وتخلف وأمراض وأمية وسوء تغذية ودون مأوى مناسب في حياة لا تتناسب مع كرامة الإنسان، في عالم فيه من الترف والبذخ وإتلاف الفوائض الغذائية والظلم والاستغلال وتخريب البيئة.

[1] وهيبة زبيرى، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مرجع، ص120-121.

إن الفقر والتخلف يعتبران من أخطر الأساليب التي تهدد الأمن الغذائي العالمي، وفي هذا يقول بعض المحللين: (إن الفقر والتخلف يرتبطان ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي مما يجعل الدول أكثر ميلا للنزاعات). ولمعرفة مدى تأثير الفقر والتخلف على الأمن الغذائي العالمي، ارتأينا معالجة هذين العائقين كل على حدة. حيث نتطرق أولا للفقر وثانيا للتخلف.

1-الفقر La Pauvreté

يعد الفقر سببا رئيسا لانعدام الأمن الغذائي العالمي، وهو لايزال بعد اشتين وخمسين عاما من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منتشرة في أنحاء كثيرة من العالم[1] وبخاصة في الدول النامية، مؤديا بملايين الأفراد إلى براثن الموت.

ولمعرفة مدى تأثير الفقر على الأمن الغذائي العالمي، ارتأينا أن تشمل دراستنا مفهوم الفقر، واقعه في الدول النامية، وكذا النتائج المترتبة عنه:

أ- مفهوم الفقر:

بداية يجب أن نشير إلى أن الفقر رغم التعاريف المتعددة والمختلفة التي أعطيت له، فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق، ذلك أن الفقر يعد من المفاهيم المجردة النسبية يصعب فهمه في ذاته بصورة مستقلة ومنعزلة عن غيره من المفاهيم الأخرى المرتبطة كمفهوم الغني والرفاه، ومستوى المعيشة ونوعية الحياة ويشير مفهوم الفقر إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية، فإذا كان هذا النقص في الثروة المادية أو الدخل حيث يكون الفقر اقتصادية يتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية (المأكل، الملبس، المسكن) بصورة كلية يسمى بالفقر المطلق، وإذا كان النقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع يسمى بالفقر النسبي[2].

[1] أمير فرج يوسف، موسوعة حقوق الإنسان طبقا لأحدث الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات والبروتوكولات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجا الإسكندرية ، 2008، دون طبعة ، ص1305

[2] عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2001، الطبعة الأولى، ص21

ويحمل الفقر معاني مختلفة منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي، ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي، وما هو ذاتي كأسلوب الحياة والإنفاق والاستهلاك.

ومن بين التعاريف التي قدمت للفقر نذكر التعريف الذي طرحه روبرت مكنمارا ROBBERT MC NAMARA الرئيس السابق للبنك الدولي، حيث يرى المقر بأنه (ظرف من الحياة مجدود جدا بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة ومعدلات وفيات الرضع المرتفعة ومتوسل عمر متوقع منخفض) ويعرف أيضا بأنه؛ (مستوى معيشي منخفض، لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد).

كما يعرف أيضا بأنه: عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة) ومهما تعددت المفاهيم المطروحة للفقر فإنه يمثل أحد العوامل الأكثر تأثيرا أو إعاقة للأمن الغذائي العالمي، وأن أكثر الدول عرضة له هي الدول النامية[1].

إن علاج مشاكل الجوع وسوء التغذية والأزمات الغذائية تكون بمعالجة المشكلة الأصلية وهي مشكلة الفقر، فالفقر لم يعد يشكل حتمية طبيعية ولا ضرورة أخلاقية فحسب، وإنما هو وفاء بالالتزامات القانونية الدولية فيما يخص الحق في الغذاء، وذلك ينطوي على منافع اقتصادية، كما أننا نؤمن بأن الأمر يكمن في القدرات البشرية لكي نضمن أن يتمكن الإنسان من التمتع بالحق في الغذاء.

ثانيا: التخلف Le Sous– Développement

بادئ ذي بدء تجب الإشارة إلى أنه مضى ما يقرب من عقدين من الزمن منذ أن بدأت المحاولات لتوضيح فكرة التخلف، ولكنه على الرغم من جهود الباحثين وعلى الرغم من الاقتراحات التي تقدم بها العديد منهم لهذه الغاية، لا يوجد حتى الآن تعريف موضوعي جامع مانع لهذه الفكرة،

[1] عبد الرزاق الفارس، المرجع السابق، ص22.

الذ سنحاول فيما يلي تقديم تعاريف بعض الباحثين، ثم نعالج أسباب ظاهرة التخلف وبعد ذلك النتائج المترتبة عن التخلف[1].

1- تعريف التخلف:

التخلف يرى فيه البعض أنه: (مجرد اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي لم يكشف تطورها عن مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي) - ويراه البعض أنه: (يعني البلد الذي تكون موارده الطبيعية غير المستغلة أو غير المستخدمة استخداما كفؤا وفقا للفن الإنتاجي الحديث).

أما آيف لاكوست YVES LACOSTE فيعرف التخلف بأنه: (مجموعة الظواهر المعقدة والمتبادلة والتي تبرز في عدم تكافؤ للثروة والفقر والركود وتخلف نسبي لبعض الدول التي لها قدرة إنتاجية كامنة تنمو حسب إمكانياتها الحقيقية لتبعيتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية)[2].

إن هذا التعريف يتطلب منا أن نحدد ضحايا هذه الظاهرة الا وهي الدول النامية، والتي ذهب بعض المفكرين إلى تعريفها بأنها: (الدول التي تهيئ لسكانها في المتوسط قدرا من حاجاتهم وأسباب رفاهيتهم أقل مما توفره الدول المتقدمة لرعاياها).

ويبدو لنا أن التخلف يعني: (عجز الدول عن تحقيق التنمية السريعة بسبب علاقات الاستغلال والسيطرة الناجمة عن السياسات الإمبريالية والاستعمارية). ويفضي هذا التعريف إلى تأكيد العلاقة بين عملية التنمية ووجود التخلف، ويحدد أسباب التخلف، كما يكشف أن التخلف يشكل في الوقت الراهن إحدى القضايا الدولية المعاصرة)

ثانياً: الحروب والنزاعات الداخلية Les Guerres Et Les Conflits Intérieures

تعتبر الحروب والنزاعات الداخلية من أكثر أسباب انعدام الأمن الغذائي العالمي، ونجد هذه النزاعات الداخلية أكثر انتشارا وتفشية في اشارات الدول النامية وفي قارة إفريقيا على وجه الخصوص.

[1] رمزي زكي، "التاريخ النقدي للتخلف"، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1987، ص 112.

[2] وهيبة زبيرى، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مرجع، ص98.

وقبل أن نتطرق إلى عرض أمثلة من الواقع المزري الذي تعيشه القارة النامية على وقع هذه الصراعات والنزاعات، نتساءل أولا عن أثر انعكاسات الحروب على الغذاء والبيئة؟ أولا: أثر الحروب والنزاعات على البيئة وكانت البيئة وماتزال من أهم ضحايا الحروب القديمة والحديثة على حد سواء، بما تخلفه الأسلحة البكتيرية والبيولوجية والإشعاعية من آثار وخيمة مسببة بذلك اختلالا في التوازن الطبيعي، كما تدمر الحروب المساحات الخضراء كحرق الغابات، وتحطيم السدود، مما يؤدي إلى زحف الصحراء، فاستخدام الأسلحة الكيماوية يؤدي إلى تلويث الهواء والترية والماء والغذاء.

كما تخلف الحروب ملايين من اللاجئين والمشردين، ففي عام 2001 كان هناك أكثر من 12 مليون لاجئ و25 مليون من المشردين داخلية وكذا النزوح الجماعي لسكان الريف ونهب المزارع وبث الألغام، والأمثلة كثيرة في الدول التي تكثر فيها النزاعات الداخلية وخاصة في إفريقيا.

ونتيجة لهذه النزاعات والحروب، فإن الخسائر الاقتصادية توقف الإمدادات الغذائية والحصول عليها وخاصة في دول الدخل المنخفض قد تكون مكلفة، وقد تصبح عملية إنعاش القطاع الزراعي من الدمار الذي أحدثته الحرب بطيئة، وتشير التقديرات إلى أن التأثيرات المباشرة على الزراعة (في ثلاث وعشرين دولة) بلغت ما يقارب 05.5 مليار دولار فيما بين 1997 - 1999 وكانت هذه التأثيرات في السنة الأخيرة تعادل 40% من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في هذه الدول[1].

الفرع الثاني: العوائق الخارجية " Les Obstacles Externes A La Sécurité Alimentaire "Mondiale"

أولاً: العوامل البيئية Les Facteurs Environnementaux

لا يقتصر تأزم الوضع الغذائي العالمي على عامل الحروب والنزاعات أو الفقر والتخلف فحسب، بل للعوامل البيئية دور لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى، إذ إن التغيرات المناخية وكذا التصحر يؤثران بصورة سلبية ويزيدان من حدة تأزم الوضع الغذائي العالمي خاصة في الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض فما تأثيرهما على الوضع الغذائي في هذه الدول.

[1] انظر: لجنة الأمن الغذائي، التحديات الجديدة التي تواجه منجزات مؤتمر القمة العالم السابعة والعشرون، روما 01 جوان 2001، ص10.

1-التغيرات المناخية Les changeaients climatiques

يعرف التغير المناخي بأنه: (اختلال في الظروف المناخية المعتادة الحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض وعند اصول تغير المناخ على صعيد الكرة الأرضية تعني تغيرات في مناخ الأرض صورة عامة، وخلال فترات محددة[1].

إن للتغيرات المناخية تأثيرا مباشرة على حجم الإنتاج الغذائي الجفاف، الإعصار، الفيضانات، التصحر، انجراف التربة والاحتباس الحراري، كلها عوامل تسبب وتزيد من حدة مشكلة الغذاء وتقلص نسبة الصادرات الغذائية.

إن الشواهد على تأثير تغيرات المناخ بصورة سلبية على الغذاء كثيرة، ولعل أبرزها تجده في إفريقيا، أين يضرب الجفاف بقوة وبصفة متكررة فمازالت دول عديدة في إفريقيا الجنوبية تعاني من موجة جفاف حادة تشكل مصدر قلق كبير لاسيما في دول تواجه أصلا أزمة شديدة من انعدام الأمن الغذائي، ومن بين الأقاليم الإفريقية الأكثر تعرضا لموجات الجفاف هو إقليم الساحل إذ أصابته موجات الجفاف في أواخر الستينيات (1968-1972) وامتدت شرقا لتشمل سائر أقاليم السودان الممتد جنوب الصحراء الإفريقية من المحيط الأطلسي حتى القرن الأفريق وبلغت أقصى شدتها عام 1984[2].

أن الجفاف في الواقع ليس خطرا جديدا يهدد الحياة أو رفاهية الإنسان، بل هو ظاهرة قديمة تصيب في كثير من الأحيان أو من حين لآخر مناطق من الأرض فتسبب الضرر لفترات وبدرجات من الشدة متفاوتة كنوبات الجفاف الكبرى التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1726 واستمرت لثلاث وعشرين سنة.

ويعرف الجفاف وفق المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على أنه:

[1] سالم عبد الكريم اللوزي وآخرون، "تحديات الأمن الغذائي العربي، فكر عربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، الطبعة الأولى، ص48.

[2] محمد عبد الفتاح القصاص، «التصحر، تدهور الأراضي في المناطق الجافة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 242 فبراير 1999، ص72.

(الظاهرة الطبيعية التي تحدث عندما يكون المطر أدنى بدرجة محسوسة من مستوياته المسجلة، وهي تسبب بذلك في وقوع اختلالات هيدرولوجية تؤثر تأثير ضارة على نظم إنتاج الموارد الأرضية).

2-التصحر Désertification

برزت كلمة التصحر في وثائق التنمية الدولية منذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1974 قرارين، الأول دعوة إلى الدول عامة للاهتمام بدراسات التصحر والتعاون فيما بينها لتقصي ظواهره وتبيين طرق مكافحته، الثاني قرار بعقد مؤتمر دولي عن التصحر عام 1977 وتوصل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل وجوان عام 1992 إلى التعريف التالي من خلال المفاوضات (التصحر هو تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة الجافة نتيجة لعوامل مختلفة من بينها التقلبات المناخية والنشاطات البشرية) وهو نفس التعريف الذي أقرته الاتفاقية الدولية المكافحة التصحر لعام 1994[1].

إن التصحر في البداية كان قاصرا على دول الساحل الإفريقي لكنه فيما بعد امتد ليشمل أنحاء من العالم فقد غزت الصحراء أجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا والصين وأمريكا الجنوبية.

وتقدر مساحة الأراضي المتصحرة في إفريقيا ب35٪ وفي آسيا ب745 ويعيش في خطر التصحر في القارتين ما يزيد عن 250 مليون نسمة، وهو ما ينعكس على تناقص حصتهم من الغذاء وانخفاض نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن الحد الأدنى مما يؤدي بسكانها (هذه القارات) إلى المعاناة من سوء التغذية دون خطر الفقر.

ويؤثر التصحر سلبا على القدرة البيولوجية للتربة فينعكس ذلك سلبا على الإنتاج الزراعي وعلى الأمن الغذائي، فالزيادة الكبيرة في عدد السكان أدت إلى الإسراف في التوسع الزراعي رأسيا

[1] عقد المؤتمر في نيروبي بكينيا في الفترة من 29 أوت إلى سبتمبر 1977 كاستجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 37/33 في 07 ديسمبر 1974 عن التعاون الدولي لمحاصرة التصحر، وبدت كلمة التصحر كبديل لمصطلحات سالفة مثل "زحف الصحراء"، انظر: د. محمد عبد الفتاح القصاص، مرجع سابق، ص4.

تشير التقارير العالمية التي صدرت عن الأمم المتحدة أن العالم سيفقد سنويا حوالي 24 مليار طن من التربة السطحية وأن حوالي 70% من إجمالي مساحة الأراضي الجافة المستخدمة في الزراعة في العالم تضررت بدرجات متفاوتة من جراء عمليات التصحر.

وأفقية مما أدى إلى نقص في إنتاجية التربية إن للتصحر دورا في نشوب النزاعات المسلحة وكذا انعدام الاستقرار السياسي، والاضطهاد الاجتماعي، وكل هذا أدى إلى انتشار الجوع ومنه انتشار الأوبئة والأمراض كما هو الوضع سائد في إفريقيا الصومال).

ثانياً: النمو السكاني

لعل أهم العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي العامل الديمغرافي ومعدلات النمو البشري التي[1] أصبحت تفوق معدلات زيادة إنتاج.

الغذاء وبخاصة في الأقطار النامية والتي شهدت في السنين الأخيرة تدنيا واضحا في إنتاجها من الغذاء، فكيف يؤثر النمو السكاني على الأمن الغذائي العالمية إن الإجابة عن هذه الإشكالية تستوجب التطرق للوضع السكاني العالمي أولا، ثم إلى رؤية الفكر الغربي للمسألة السكانية ثانية، لنعطي في الأخير تقديرا للمسألة.

1-الوضع السكاني العالمي

عرف النمو السكاني بطيء شديدا قبل الحرب العالمية الأولى ولكن نتيجة توفر الصحة الوقائية بعد الحرب العالمية الثانية بدأت زيادة السكان تعرف تطورا، حيث وصل عدد السكان في العالم عام 1950 إلى 2400 مليون نسمة وارتفع هذا العدد إلى 3300 مليون نسمة عام 1965 وبلغ عام 1974 حوالي 3500 مليون نسمة وسيصل إلى 7.2 مليار نسمة سنة 2015 و9.1 مليار نسمة سنة 2050 حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة[2].

[1] معتصم راشد، الأمن الغذائي – تحديات اليوم وضرورات المستقبل – مجلة شؤون عربية، العدد03 ماي 1981، ص82.

[2] Les Institutions Internationales et Communautaire ; op, cit, p86

أفادت دراسة البنك الدولي صدرت عام 1990 بأن الدول النامية تشكل ما نسبة 77.4 % من دول العالم، وأن نسبة الزيادة في عدد السكان من المجموع الكلي للسكان في العالم تميل لصالح الدول النامية، فقد ارتفعت نسبة الزيادة في عدد السكان في الدول المتخلفة من 77 عام 1950 إلى 93% في عام 1990 وأن إفريقيا وآسيا وحدهما مسؤولتان عن 53% من هذه الزيادة. انظر في ذلك: إحصاءات البنك الدولي، تقرير حول التنمية في عام 1990 واشنطن 1990

وإذا حللنا هذه الزيادة السكانية وقمنا بتوزيعها بين القارات المختلفة ندرك أن هذه الزيادة إنما تتمركز في الدول النامية، فبالنظر للفترة 1975 – 1985 فإن أعلى معدل للزيادة كان في إفريقيا بنسبة 3 ليصل عدد اسكانها إلى 553 مليون نسمة تليها أمريكا الجنوبية بنسبة 2.3% ليصل عدد سكانها إلى 360 مليون نسمة.

وإذا ترجمنا ذلك إلى ارقام محددة يمكن القول بأن الحجم الأكبر من الزيادة التي تحا ل سنويا يتم في الدول النامية الفقيرة، فمن بين الثمانين مليون طفل الذين يشهدهم العالم كل عام تقريبا فإن 75 مليون منهم يولدون في قارات افريقيا وأسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية كما أظهرت إحصائيات عام 1996 ارتفاع نسب النمو السكاني وافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في حين انخفضت هذه النسبة في قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا، فحين بلغت نسبة النمو في إفريقيا عام 1996 بر 27/ بلغت هذه التسمية في أوربا 0.2% فقط.

إن هذا التزايد السكاني يعتبر تزايدا مخيفا بمعزل عن الموارد المتاحة وعن قدرة البيئة على مواكبة هذا النمو، فالنسب المذكورة آنفا توضح فيه هذه الظاهرة على الأمن الغذائي في قارات أمريكا اللاتينية او افريقيا وآسيا والتي تعتبر غالبية دولها مستوردة للغذاء على عكس قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا ويتجلى أثر التوزيع بالقدرة الاقتصادية والشرائية الشعوب العالم ففي سنة 2015 فإن التوزيع السكاني سيكون لصالح الدول النامية والتي هي في غالبيتها دول مستوردة للغذاء، أما الدول الصناعية فستعرف تدني نسبة النمو الديمغرافي وزيادة عالية في إنتاج وتصدير الغذاء[1].

إن هذه الفجوة الغذائية أضحت تهدد سكان الدول النامية وتعرض عددا كبيرا منه لأخطار الجوع ومشاكل نقص التغذية، بسبب عدم نمو الإنتاج الزراعي الغذائي فيها نموا يواكب التطور الكمي الحادث عن أعداد السكان، وحسب تقديرات العلماء فإن أكثر من 60% من سكان العالم الثالث لا يجدون الغذاء الذي يمدهم بالطاقة للحياة.

[1] Les Institutions Internationales et Communautaire ; op, cit, p86

وقد نبه نيجل هاي NIGUEL HAY إلى خطورة المشكلة الغذائية بأنها تزداد حدة يوما بعد آخر، لأن الإنتاج الزراعي لا يساير التزايد السكاني ولا يزيد بنفس سرعته.

إن هذا النمو السكاني الذي شهدته الدول النامية اعتبرته الدول الغربية كارثة الكوارث على الحياة البشرية وعلى البيئة والتنمية، وطالبت باتخاذ تدابير صارمة للحد منه، بل بدأت تلمح إلى أنها ستدخل بطرق إكراهية في المستقبل لفرض هذه التدابير على دول الجنوب.

2-رؤية الفكر الغربي للمسألة السكانية

إن نظرة الفكر الغربي للمسألة السكانية ليست جديدة وإنما هي امتداد للأفكار التي قال بها المفكر الإنجليزي توماس مالتس MALTHUS وفي عام 1798) والذي يمكن اعتباره إمام المتشائمين، فقد خرج بنظرية مفادها أن السكان يتزايدون تبعا لمتوالية هندسية في حين يتزايد إنتاج الغذاء تبعا لمتوالية حسابية، وبناء عليه قال بأن العالم مقبل عاجلا أم آجلا على أزمة حادة ومجاعة مخيفة واضطرابات عنيفة تهدد البشرية بدرجة أخطر من تهديد القنابل الذرية للسلم العالمي وتعصف بكيانه واستقراره.

وبناء على هذه النظرية المالتوسية فإن الفكر الغربي يلقي مسؤولية أزمة الغذاء على الدول النامية، إذ إن هذه الأخيرة أعطت الأولوية للتصنيع على حساب القطاع الزراعي وهي مسؤولة عن الفقر والتخلف الذي يصيبها والذي يرجع سببه إلى الزيادة في السكان التي أحرزت معدلات نمو هائلة دون أن يوازيها تزايد في الإنتاج الغذائي[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه[2]: إلى أي مدى يمكن تصديق النظرية الغربية؟ وهل يعد النمو الديمغرافي السبب الوحيد في تردي الوضع الغذائي وتأزمه أم أن هناك أسباب أخرى تتفاداها الدول الغربية هروبا من المسؤولية الملقاة على عاتقها؟

[1] نادية أحمد عمراني، مرجع سابق، ص119.

[2] نادية أحمد عمراني، مرجع سابق، ص120.

الفصل الثاني: التأثيرات البيئية على الأمن الغذائي ووسائل تحقيق الاستدامة البيئية

تمهيد:

إن المشاكل البيئية التي تواجه بناء الأمن الغذائي هي كل ما يسبب ضرر مدرك ومعين بشكل واضح(نسبيا)على سلامة الغذاء وأسباب حدوثه قد تجمع بين الاسباب الطبيعية والاسباب غير الطبيعية، كما أن أضراره قد تتعدى المجال الداخلي إلى المجال الدولي، وتلك المشاكل البيئية بنوعيها الطبيعية وغير الطبيعية تمثل مشاكل مباشرة وغير مباشرة لبناء الأمن الغذائي بمختلف أبعاده، بتأثير على قدرات الدول والافراد وإمكانياتهم المتوفرة لذلك البناء مما يجعلهم يعيشون حالة انعدام الامن الغذائي وبما أن المشاكل البيئية مؤثرة على مختلف أبعاد الأمن الغذائي فإن استراتيجيات مواجهتها يجب أيضا أن تهتم بمختلف المشاكل ان تحقق كل الابعاد، إضافة إلى تحقيق وسائل الاستدامة البيئية في مواجهة المشاكل البيئية ودورها في بناء الأمن الغذائي.

المبحث الأول: أبعاد الأمن الغذائي وتأثير البيئة عليه

سنعالج في هذا المبحث تحديد أبعاد الأمن الغذائي في كل من توافر الغذاء وجودته ثم تأثير المفهوم الجديد للأمن البيئي على الأمن الغذائي

المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي

بحسب الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام"2009" يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية، وأذواقهم وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط.

الفرع الأول: توافر الأغذية

يؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الإنتاج المحلي، أو الاستيراد أو مساعدة غذائية على أساس ثابت. علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب[1].

الفرع الثاني: جودة الغذاء

لقد تم تعريفها في المجالين الرسمي وغير الرسمي: – ففي المجال غير الرسمي عرفت جودة الغذاء بأنها مجموعة من القيم التي تؤثر على الغذاء وتجعله مرغوب من جهة وصالح للاستهلاك من جهة أخرى، وهذه القيم هي: القيمة الغذائية (أي ما يحتويه الغذاء من مغذيات مثل البروتين،

[1] د. يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 38 جوان 2018، ص16-18.

الفيتامينات...) القيمة التكنولوجية (أي مكونات المنتوج)، القيمة الصحية وتعني سلامة المنتوج من أي ملوث أو كل ما يشكل خطر عند استهلاكه)، القيمة الحسية والتي تظهر عند تناول المنتوج مثل اللون، الشكل، ...الخ.

أما التعريف الرسمي فقد تناولته منظمة التقييس العالمية (ISO) و منظمة(FAO) ، فأما منظمة (ISO) فعرفت جودة الغذاء بأنها ": محصلة مجموعة من الخواص التي يمكن بها تحديد مدى قابلية المنتوج للاستهلاك الك. هذا التعريف لم يفرق جودة الغذاء عن صلاحية أو سلامة الغذاء، أما منظمة FAO فعرفت جودة الغذاء بكونها ": درجة تميز الغذاء بخصائصه و مميزاته الكافية لتلبية حاجة المستهلك و رغبته في ذلك الغذاء ، على أن يحقق المواصفات القياسية للجودة التي تضعها هيئة مختصة[1]."

المطلب الثاني: تأثير المفهوم الجديد للأمن البيئي على الأمن الغذائي

يعتبر الغذاء من أولى الاحتياجات الضرورية للإنسان فهو مصدر طاقته ونشاطه وهو شرط أساسي للاستمرارية في الحياة، ولذلك كان تأمينه أمرا جوهريا للإنسان عبر التاريخ حتى أنه قد كان سببا في نشأة العديد من الحروب في هذه المعمورة، إذ تفيد بعض الأبحاث القانونية في هذا المجال أن الصراعات البشرية التي دارت في العصور القديمة قد كان الدافع الأساسي إليها هو محاولة تأمين الغذاء وضمان الحصول عليه بشكل متواصل عبر كل الأجيال القادمة وأن إقالة العديد من الحكومات في العالم المعاصر هو عدم مقدرتها علمي وضع خطط إستراتيجية فعالة تؤمن الغذاء لمواطنيها، الأمر الذي دفع بأعضاء المجتمع الدولي وحكومات دول العالم إلى بدل جهود كبيرة من أجل تحقيق الأمن

[1] وهيبة زبيرى، مرجع سابق، ص131-132.

الغذائي وكان نتيجة تلك الجهود أن أضحى اليوم الحق في الغذاء وحمايته مطلبا إنسانيا دوليا ووطنيا في غاية الأهمية، تؤكده صراحة وضمنا العديد من الاتفاقيات الدولية ومنها نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي جاء في المادة 25 منه أنه: « لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافي للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية ... »، ونص قانون الزراعة الأردني لسنة 2002 الذي ورد في المادة 3/1 منه أنه: « تتولى الوزارة مسؤولية تنظيم القطاع الزراعي وتنميته لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتعلق بالأمن الغذائي وأهمها زيادة إنتاج الغذاء والمنتجات الزراعية وتنمية الريف ورفع قدراته الإنتاجية[1].

الفرع الأول: تأثير على توافر الغذاء

يتوفر الغذاء لشعوب العالم بالكمية المطلوبة متى اهتمت حكومات الدول بالإنتاج المحلي له أو بالاستيراد الخارجي له، وعليه فتوفير الغذاء مرتبط بأمرين أساسيين وهما:

1-القدرة على إنتاج السلع الغذائية وهذا بدوره يستدعي ثلاثة معطيات وهي: وجود اليد العاملة / وجود الوسائل العادية وجود الوسط الطبيعي الملائم النمو النبات والحيوان، وهنا يبرز وجه تأثير المفهوم الجديد للأمن البيئي على وفرة الغذاء؛ إذ كلما أدرجت الدولة في مخططاتها التنموية البعد البيئي وأخضعت المشاريع الاقتصادية المزمع إنجازها في الدولة إلى الدراسات التقنية (مدى التأثير، موجز التأثير، التحقيق العمومي) وأخضعت النطاقات البيئية إلى رقابة دورية، كلما أمنت بذلك بيئة صحية لنمو النبات والحيوان وبالتالي أمنت الوفرة؛ وبمفهوم المخالفة إذا غاب الأمن البيئي في الأوساط البيئية المستقبلة، فمان بعض الدراسات قد أشارت إلى أن منسوب الحبوب في العالم يقل بنسبة

[1] بوكميش لعلى وباية فتيحة، المفهوم الجديد للأمن البيئي وتأثيراته على الأمن الغذائي، مجلة الحقيقة، العدد25، جامعة أدرار، 2012، ص98-99.

30% إذا كان الوسط الجوي مشبع بالغازات الملوثة أو تعرضت هذه الحبوب إلي الأمطار الحمضية، وبعض الدراسات الأخرى قد أشارت إلي أن استخدام المبيدات الحشرية بصورة عشوائية يؤدي إلى قتل البكتيريا النافعة في التربية، مما يتسبب في تدهورها وخفض منسوب المحاصيل الزراعية، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن الإفراط في إضافة مواد كيميائية للتربية يؤدي إلى اختلال التوازن الملحي فيها وهذا بدوره يؤدي إلى تغيير نسبة حموضة التربة والإضرار بخصائصها الفيزيائية والكيميائية، مما يجعلها تربة غير صالحة لبعض المحاصيل الزراعية وبالتالي ينعكس الأمر بالسلب على وفرة الغذاء القدرة على استيراد المواد الغذائية وهذا بدوره يستدعي وجود ميزان تجاري إيجابي يوفر للدولة إمكانية استيراد ما تعجز عن إنتاجه من غذاء وهذا بالاعتماد على موارد أخرى تصدرها كالبترول أو الخشب مثلا لتستورد بدلا منها مواد غذائية تلبي احتياجاتها، وهنا يبرز أيضا وجه تأثير المفهوم الجديد للأمن البيئي على توفير الغذاء؛ إذ كلما تم مراعاة البن البيئي في المشاريع الاقتصادية[1].

تم ترشيد هذه الأخيرة وفق مما يسمح بدوام مصادر الطاقة في الطبيعية لزمن أطول، حتى يعول على ثمنها فيما بعد في عملية توفير الغذاء عن طريق الاستيراد.

الفرع الثاني: تأثير على جودة الغذاء

يقصد بجودة الغذاء: نوعيته من حيث المذاق والغنى بالسعرات الحرارية والفيتامينات التي تتطلبها الذات البشرية والسلامة من الملوثات البيئية، وعليه فإن وجمه تأثير المفهوم الجديد للأمن البيئي على جودة الغذاء يبرز من زاوية أن الأمن البيئي بمفهومه الجديد يؤمن السلامة للعناصر البيئية المستقبلة من أخطار المواد الكيميائية السامة والإشعاعية وهذا بدوره يؤمن وسطا سليما للنبات والحيوان الذين

[1] بوكميش لعلى وباية فتيحة، مرجع سابق، ص103-104.

يتعاطيا مباشرة معه، فبمفهوم المخالفة، إذ تفيد العديد من الدراسات أن استعمال المواد الفوسفاتية يؤدي إلى ترسيب بعض فلز النحاس الموجود في التربة أصلا، مما ينتج عنه ثمارا خالية من الصبغة الحمراء المفيدة لجسم الإنسان، كما تفيد بعض الدراسات الأخرى إلى أن استعمال الأسمدة الآزوتية بشكل مستمر في التربية، يؤدي إلى عدم التوازن البيئي بين المواد الغذائية للنبات مما يسمح معه بتراكم كميات كبيرة من النيترات في الأوراق والجذور وبالتالي ينتج عنه محصولا غذائية متغير في الطعم واللون والرائحة المألوفة في طبيعة المحصول.

المبحث الثاني: وسائل تحقيق الاستدامة البيئية لبناء الأمن الغذائي

تطرقنا في هذا المبحث إلى وسائل تحقيق الاستدامة لبناء الأمن الغذائي حيث عالجنا في المطلب الأول دور الدول والمنظمات الدولية في تحقيق الاستدامة البيئية والمطلب الثاني دور الحوكمة البيئية والتعاون الدولي في تحقيق الاستدامة البيئية

المطلب الأول: دور الفواعل الدولية في تحقيق الاستدامة البيئية

ترجع أهمية دور الفواعل الدولية في حماية البيئة في أنها تحقق بذلك الأمن الغذائي للأفراد والدول، فكما سبق في الفصل الثاني وأن بينا تأثير التهديدات التي تتعرض لها البيئة على الأمن الغذائي، والسبب في تلك التهديدات في الغالب هي الدول بسعيها للتنمية والتطور، فكما كانت هي المتسببة في تلك التهديدات، يمكن أن تمثل الدول وكذلك المنظمات الدولية الحامي للبيئة من تلك التهديدات، وذلك عن طريق الالتزام القانوني أو الأخلاقي أو عن طريق التعاون...وهي بذلك تسعى لبناء الأمن الغذائي. لذا سنتطرق في هذا المطلب لدور الدول ثم دور المنظمات الدولية في حماية البيئة في الفرعيين المواليين:

الفرع الأول: دور الدولة

يتمثل دور الدولة في الالتزام القانوني في حماية البيئة عن طريق نصوص قانونية دولية ووطنية وتفعيل دور المؤسسات في تنفيذها، وعن طريق عقد الاتفاقيات الدولية لحمايتها وإقامة المسؤولية الدولية عن الالتزام بتلك الاتفاقيات، وأخيرا عن طريق الالتزام غير القانوني بمبادئ بيئية مختلفة، ونوضح ذلك كالتالي:

أولا: الالتزام القانوني للدول لحماية البيئة

وسبب النص القانوني هو التأكيد على دور الدولة بعدم تخليها عنه في حماية البيئة، وذلك على المستوى الدولي والمستوى الوطني:

1- المستوى الدولي: لكون التهديدات البيئية لاحدودية فقد وجدت نصوص قانونية لحماية الدولة للبيئة خارج نطاق ولايتها، مثلا نجد المبدأ الثاني (2) من إعلان ريو دي جانيرو لسنة 1992 " :أن للدول الحق في استثمار مواردها الخاصة... وينبغي أن لا تسئ هذه الأنشطة على بيئة الدول الأخرى "...ورفض المبدأ 14 حق أي دولة في أن تصدر إلى أية دولة أخرى أية نشاطات أو مواد التسبب تدهور في بيئتها...كما نص المبدأ 16 على المسؤولية الدولية لحماية البيئة: على من يسبب التلوث أن يتحمل الأعباء المالية المترتبة على المستوى الدولي وهو مبدأ من يلوث يدفع (الذي سنتطرق إليه فيما بعد) .إضافة إلى إلتزامات خاصة لحماية مناطق معينة من البيئة مثل الإلتزام بحماية

البيئة البحرية كما نصت عليه المادة 192 من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لعام 1982 ونصوص الأخرى[1].

ولإعمال هذه النصوص على المستوى الوطني بجسمها على الدولة آخر لذلك قوانينها الداخلية وجعلها تتماشى مع القوانين الدولية من وبناء مؤسسات وهيئات وطنية، فضائية، اجتماعية، سياسية لتحقيق ذلك.

2-المستوى الوطني: العديد من الدول في العالم نصت على مسؤولية الدولة من حماية البيئة، والمثال على ذلك القانون الجزائري في المادة 16 من الدست التي نصت على دور البلدية في حماية البيئة على المستوى المحلي، كما صدر قانون حماية البيئة رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المنشور في الجريدة الرسمية رقم 42 لسنة 2003، حيث تنص المادة الأولى منه على صلاحيات البلدية في حماية البيئة، كما تم النص على هذه الحماية أيضا في المادة 107 من قانون البليدة 08/90، وقانون الولاية 09/90 والمواد من 59 إلى 69. وتوجد قوانين محلية أخرى تنص على هذه الحماية[2].

ثانيا: انضمام الدولة للاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة: تم عقد العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، وانضمت إليها العديد من الدول، والاتفاقية في حد ذاتها تعتبر وسيلة لحماية البيئة، أما مضمونها فهو ضمانة الدول والأفراد على حد سواء في أن تكون هناك حماية لبيئتهم عن طريق الالتزام

[1] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007)، ص 350.

[2] محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، (مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس، ورقلة، 2009)، ص147-148.

بالمضمون[1]، ولكن ما يلاحظ هو أن الدول قد لا تصدق على الاتفاقية لكيلا تلتزم بمضمونها (والجدول رقم 15 ملحق رقم 15 يوضح أهم الاتفاقيات الدولية).

وتعتبر الدول الإفريقية هي الأكثر تصديقا على الاتفاقيات الدولية الحماية البيئة تليها الدول الآسيوية ثم الأوربية، أما الدول الأمريكية فهي الأقل عددا، والسبب في ذلك هو امتناع الدول المتقدمة، بصفة عامة والدول الأمريكية بصفة خاصة، عن تحمل الإلتزامات التي تفرضها الاتفاقيات فهي تسعى نحو تحقيق تنميتها وتقدمها على حساب البيئة لذا لن تقبل الالتزام بهاء أما الإتفاقيات الأكثر تصديق هي اتفاقية مونتريال والسبب هي أنها ألفت التحديد الذي فرضته اتفاقية وارسو من قبل على الشركات، حيث حددت مسؤوليتها اتجاه الأضرار التي تتسبب فيها، وقد وقعت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وقد كانت ترفض التوقيع على الاتفاقيات من قبل والسبب هو ذلك الإلغاء.

ثالثا: المسؤولية الدولية عن الالتزام بالاتفاقيات: إن جوهر الاتفاقيات الدولية للبيئة هو المسؤولية الدولية عن الالتزام بها، وقد تنوعت تلك المسؤولية بين المسؤولية المشتركة والمسؤولية المختلفة أو المتباينة، وقد نص عليها المبدأ السابع من إعلان ري ودي جانيرو للبيئة والتنمية لسنة 1992 الذي نص على:

[1] Richard L Revesez , Philippe Sands and Richard B Stewart, Environmental Law, (The Economy and Sustainable Development. First Published , Cambridgeuniversity Press, United State of America, 2000), p 372

أنظر أيضا:

Norman J. Vig, Regina S.Axelrod, The Global Environment : Institutions , Law and Policy, (Earthscan Published Limited, First published, Washington, 1999) p119-120

تعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، حفظ وحماية واستعان صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض، وبالنظر إلى المساهمات المختار بين التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وان كانت متباينة[1]." أي أن التعاون الدولي هو المبدأ العام في العلاقات الدول، وأما المسؤولية المشتركة فهي صورة من صور ذلك التعاون. تلك المسؤولية تتنوع كالتالي:

1.والمسؤولية المشتركة: وهي مستوحاة من مفهوم الاهتمام المشترك، وهو مفهوم استعمل في العديد من الاتفاقيات الدولية للبيئة، كاتفاقية تغير المناخ واتفاقية المحافظة على التنوع البيولوجي، كما استعمل في مفهوم الأمن الإنساني باعتبار أن الاهتمام المشترك للدول هو الفرد وهو محور الأمن الإنساني، وفي مجال البيئة يدل على أن لجميع الدول مصالح مشتركة ين حماية البيئة[2]، لكن هل تعترف الدول، وخاصة المتقدمة، بالمصالح المشتركة في مجال حماية البيئة؟ أي هل تقبل بتقاسم مصالحها مع الدول الأخرى؟ ولعدم تنفيذ هذا المبدأ على أكمل وجه، لاتزال البيئة مهددة بمصالح الدول الكبرى. المسؤولية المشتركة المتباينة: إن اختلاف المسؤولية يتوقف على مدى إضرار الدولة بالبيئة، وبمدى إمكانياتها في اتخاذ إجراءات الحماية، وهناك اعتراف نسبي في المبدأ المذكور سابقا على أن الدول المتقدمة هي الأكثر اضرارا بالبيئية وأيضا هي التي لها القدرة المالية والتكنولوجية لمواجهة التهديدات البيئية لذا ستكون مسؤولياتها أكبر[3].

---

[1] التقرير الأمين العام، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، التطبيق و التنفيذ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 1997)

[2] http://www.arabhumanrights.org/treaties/bycommittee.aspx? -LavanyaRajamani, Differential Treatment in international Environmental law, (Oxford, United State, 2006), p 134

[3] 'LavanyaRajamani , Differential Treatment in international Environmental law,(Oxford, United State, 2006), p 136

تقرير الامين العام، إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية ، التطبيق و التنفيذ، (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 1997)

ورغم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنص على هذا المبدأ مثل: اتفاقية الإطار حول تغير المناخ في المادة الرابعة، واتفاقية مكافحة التصحر في المادة الخامسة، إلا أن الإشكال مازال قائما فيما يخص درجة الإلتزام بتطبيق المبدأ، ويظهر هذا خاصة في اتفاقية كيوتو والإلتزام بالتقليل من إنبعاث الغازات السامة والدفيئة، واستمر ذلك النقاش حتى في الملتقى حول تغير المناخ سنة 2011 في دوريان بجنوب إفريقيا، أين استمر تخلي الدول عن مسؤولياتها. كما يعيق أيضا تنفيذ الاتفاقيات البيئية بصفة عامة هو تحفظ الدول، وهي الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حول العديد من بنودها، وهو ما يقلل من مسؤولياته.

رابعا: المبادئ البيئية: إن من أهم المبادئ البيئية التي تتمسك بها الدول لحماية البيئة الداخلية والدولية هي: مبدأ من يلوث يدفع، مبدأ حسن الجوار، مبدأ الوقائية:

1- مبدأ من يلوث يدفع: وهذا المبدأ مستوحى من نظرية اقتصادية وهينظرية المخرجات La Théorie externalitésd ومعناها أن المادة المستعملة لإنتاج السلعة أو خدمة ما وتسبب في أضرار للبيئة فهذا يعني أن النشاط يتسبب

زيادة مخرجات سلبية إن لم تكن في الحسبان، إذا فثمن السلعة أو الخدمة سيكون مرتفع الثمن لإدماج الأضرار التي سببها للبيئة في الثمن[1]. وفيما يتعلق بالبيئة فالمبدأ يعني تحمل المسبب للضرر البيئي مسؤولية الإصلاح اولا يلقيها على الغير، وقد تم النص عليه في إعلان ريو دي جانيرو في المبدأ 14

[1] Bernard Beignier, L Affirmation D Un Droit à l Environnement Et La Réparation Des Dommages Environnementaux, Defrénois, Lextenso Edition , France, 2010),p 358

الذي ينص على عدم نقل أو تحويل المواد المسببة أضرار للبيئة إلى دولة أخرى، كما يتضمن مبدأ من يلوث يدفع مبدأ تحمل المسؤولية وعدم إلقائها للغير[1].

كما يمكن أن يتضمن مبدأ عدم الغبن في أن تتحمل الدول غير المسببة للأضرار تكاليفها بغير وجه حق.

2- مبدا حسن الجوار: يكون هذا المبدأ بعدم اعتداء دولة ما على بيئة الدولة أو الدول المجاورة بعقد الاتفاقيات على ذلك، وقد جاء لترسيخ مبدأ التعاون الدولي، تم النص عليه في المادة 74 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3- مبدأ الوقائية: ظهر هذا المبدأ في 1980sوهو يمثل كمبدأ توجيهي للدول والمنظمات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية غير المؤكدة، باتخاذ إجراءات وقائية قبلية تمنع أو تقلل من أضرار التهديد[2].

هذا عن دور الدولة في حماية البيئة بمختلف هذه الإجراءات والوسائل، ولكن لا يمكنها حماية البيئة إلا بتفعيل دور المنظمات الدولية أيضا، لذا سنتطرق لدور المنظمات الدولية في حماية البيئة في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية

للمنظمات الدولية، سواء الحكومية أو غير الحكومية ، دور هام في مجال حماية البيئة، و هي بالتالي تساهم في بناء الأمن الغذائي، ومن أجل تحقيق ذلك تمتلك تلك المنظمات العديد من الوسائل،

[1] تقرير الأمين العام، إعلان ريو بشان البيئة و التنمية ، التطبيق و التنفيذ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 1997).

[2] Richard L Revesez , Philippe Sands ,and Richard B. Stewart, Environmental Law.(The Economy and Sustainable Development, First Published, Cambridgeuniversity Press, United State of America ,2000),p375

كإعداد الاتفاقيات، القيام بدراسات وأبحاث ، و وضع معايير للبيئة ، إصدار توصيات ، و إنشاء أجهزة..، وفي عملها لحماية البيئة تتبع طرق مباشرة و أخرى غير مباشرة ، فمن الطرق المباشرة أنها تعمل على تحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية... لرفع مستوى معيشة و رفاهية السكان، وهي بذلك تهدف لحماية البيئة التي تعد من أهم المجالات المعيشية، كما هو منصوص عليه في المادة 1 والمادة 55 من الميثاق[1].

أما الطريق المباشر لعمل المنظمات فيتمثل في أهم الوسائل السابق ذكرها والتي تعمل من خلالها المنظمات على حماية البيئة مثل: عقد أو المساهمة في الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، المساهمة في منح المساعدات الإنسانية للدول المتضررة من التهديدات البيئية، وكذلك إنشاء برامج مختصة بالبيئة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ومن أهم أدواره.

– تشجيع النشاطات التي هي في صالح البيئة العمل على تطوير الان الدولي للبيئة من خلال إعداد برامج وتنفيذها. – النهوض بالتعاون الدول ميدان البيئة – إعطاء إرشادات للحكومات و الدول. – إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض من أجل كفالة أن تحظى المشاتل البيئية باهتمام أوسع – التشجيع على تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول وبينها وبين المنظمات... ومهام أخرى[2].

ولكي نوضح دور المنظمات الدولية في حماية البيئة نتطرق لدور كل من: الأمم المتحدة، المنظمات الدولية العالمية، والمنظمات الدولية الإقليمية:

[1] رياض صالح ابو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، (دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009)، ص 92 وانظر ايضا: إلياس أبوجودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2008)، ص61-65.

[2] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007)، ص 99.

أولا: دور الأمم المتحدة في حماية البيئة: يظهر دورها في عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الحماية البيئة البحرية والجوية والبرية، كما يعد أهم اهتمام بالبيئة من قبل المنظمة هو النص على الحق في البيئة النظيفة في ندوة الأمم المتحد للبيئة المنعقدة في ستوكهولم سنة 1972، حيث نصت في المبدأ الأول منه على ذلك الحق.

ثم توالت تصديقات الدول على اتفاقية ستوكهولم وبالتالي أصبح الحق في بيئة نظيفة معترف به دوليا وداخليا ويمكن المطالبة به، ثم توالت الاتفاقيات الدولية، كما سبق توضيح البعض منها، لتشكل القانون الدولي للبيئة، الذي يشكل ضمانة للدول في حماية البيئة، رغم الصعوبات التي تعترض تطبيقه، والتي منها تعارضه مع مصالح الدول[1].

ثانيا: دور المنظمات الدولية العالمية و حماية البيئة: نظرا للطبيعة العالمية والعابرة للحدود للتهديدات البيئة ، فإن الدول لم تعد قادرة بمفردها على حماية البيئة من تلك التهديدات، لذا لجأت إلى التكتل وتشكيل منظمات دولية للقيام بذلك، والعمل بالتنسيق والتعاون معها، وهذا حسب ما نص عليه المبدأ 25 من إعلان ستوكهولم ومن هذه المنظمات نجد ما هي متخصصة مثالا في حماية البيئة من التغير المناخي، مثل تشكيل الفريق الحكومي المعني بالتغير المناخي بالتعاون بين منظمة الأرصاد الجوية ومن أهم البرامج نجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من مهامه: التقييم العلمي للتغيرات المناخية ، دراسة مقترحات الدول للحد من الانبعاثات الغازية، وتقديم الحلول[2].

[1] سهيل حسن الفتلاوي، الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات، (موسوعة المنظمات الدولية، دار الحامد، الجزء 3، الطبعة الأولى، مصر،2011، ص145-146.

[2] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، (منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010)، ص55.

ولبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة دور كبير أيضا في حماية البيئة عن طريق التقارير التي يصدرها بناء على التقارير الداخلية للدول، وتشجيعه للتعاون الدولي، ووضع مقاييس للتعرف على حالة البيئة العالمية، أيضا يقدم المعلومات للدول لحماية البيئة، ويقدم مساعدات تنموية للدول الفقيرة.

كما توجد منظمات أخرى تعمل بطريق غير مباشر لحماية البيئة منها: منظمة الصحة العالمية، منظمة التغذية والزراعة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية...كمنظمات حكومية.

أما عن المنظمات غير الحكوميةNGOs فإن دورها قد برز على المستوى الدولي خاصة مع عقد الاتفاقيات البيئية، هذه الأخيرة التي أعطت للمنظمات غير الحكومية أدوار متعددة، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة للبيئة التنمية (اتفاقية ريو دي جانيرو، قمة الأرض UNCED سنة 1992 إلى كان الإهتمام بدور تلك المنظمات قبل هذا التاريخ، حيث نصت عليها اتفاق ستوكهولم، ثم لجنة برونتلاد: تقريرها " مستقبلنا المشترك" سنة 1987 مختلف هذه الاتفاقيات وغيرها حددت العديد من الأعمال للمنظمات NGOs أهمها:

- ❖ تعزيز تغطية القضايا البيئية؛ خاصة عن طريق وسائل الاتصال؛
- ❖ مراقبة مدى تنفيذ القوانين البيئية من قبل الدول؛
- ❖ نشر المعلومات عن البيئة وخاصة عن التهديدات التي يمكن أن تتعرض؛

❖ إجراء الأبحاث البيئية وذلك بالتعاون مع الدول ومع غيرها من المنظمات[1].

ثالثا: دور المنظمات الدولية الإقليمية: ومنها: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم معظم الدول الصناعية، ودورها هو تحقيق التعاون بين تلك الدول للتقليل من الانبعاثات الغازية وتحمل المسؤولية عن ذلك، كما تساهم في فرض الضريبة البيئية على الدول الأكثر إضرارا بالبيئة، كذلك الدور الكبير الذي يمثله الإتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي في تشجيع التعاون بين دول الإقليم لحماية البيئة[2].

الفرع الثالث: دور المشترك للفواعل الدولية في حماية البيئة وبناء الأمن الغذائي

يظهر الدور الذي توديه كل من الدول والمنظمات الدولية وبناء الأمن الغذائي وحماية البيئة انسه دور متفاعل، حيث انه لا يمكن أن يكون هنالك سعي لبناء الأمن الغذائي وظل عدم الاهتمام بالبيئة، ويطه وذلك من خلال الدور الثاني للدول والمنظمات الدولية؟

فأما دور الدول فيظهر من خلال النصوص القانونية التي تسنها، فمعظم الدول حاليا تعتبر كل من الحق في الغذاء والحق في بيئة صحية من حقوق الإنسان الأساسية و التي لا يمكن الإعتداء عليها يظهر أيضا من خلال المنشآت الوطنية التي تقيمها، ففي سبيل إنتاج الغذاء تسعى الدول قدر المستطاع أن تحافظ على البيئة، سواء في الزراعة من خلال استعمال مبيدات طبيعية للمحافظة على

[1] Norman J. Vig, Regina S.Axelrod, The Global Environment: Institutions , Law and Policy, (Earthscan Published Limited, First published, Washington, 1999)p 55-,67

[2] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، (منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010)، ص69.

التربة ، أو من تنقية المياه و استعمالها في الري للتقليل من الاستغلال المفرط للمياه، أو اللجوء إلى استعمال تقنيات حديثة للزراعة تكون غير ضارة بالبيئة وهي في الوقت نفسه تحقق أكثر إنتاجية.

أما بالنسبة للمنظمات الدولية: فإن هناك تعاون وتبادل للمعلومات والخبرات بين المنظمات المعنية بالأمن الغذائي وتلك المعنية بالبيئة، فمنظمة التغذية والزراعة مثلا لها اهتمامات كبيرة بالمجال البيئي، فقد أوصت الدول في العديد من تقاريرها على ضرورة الاهتمام بالبيئة البناء أمن غذائي مستدام، وألا يكون ذلك على حساب البيئة.

وقد كان لها اتصالات، بمنظمات بيئية عديدة خاصة منظمة الأرصاد البيئية وببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المطلب الثاني: مواجهة التهديدات البيئية ودورها في تحقيق الاستدامة البيئية وبناء الأمن الغذائي

إن العمل الذي تقوم به الدول والمنظمات الدولية لبناء الأمن الغذائي لا يعتبر عملا كافيا إن لم يتبع سيل وآليات لمواجهة التهديدات البيئة التحقيق الاستدامة البيئية، حيث أن الاهتمام بهذه الاستدامة مع الاهتمام باستدامة التنمية، سوف يحقق بناء الأمن الغذائي بكل أبعاده فما هو دور مواجهة التهديدات البيئية في تحقيق الاستدامة البيئية وبناء الأمن الغذائية تتم الإجابة على هذا التساؤل وفق فرعين، يتناول الأول دور التكيف

والتخفيف في مواجهة تغير المناخ لتحقيق الاستدامة البيئية البناء الغذائي، والفرع الثاني يوضح دور مواجهة الكوارث الطبيعية وآثار الثلوث البيئي[1].

[1] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص70.

الفرع الأول: دور الإستراتيجيات التكييف والتخفيف في مواجهة التغيرات المناخية

يعتبر التغير المناخي من أقوى التهديدات على الأمن الغذائي، وذلل للأثار التي تخلفها على الإنسان وعلى بيئته، وهذا ما جعل السبل إلى مواجهتها تحتاج إلى التنسيق الدولي وإمكانيات كبيرة قد تعجز الدول النامية عنها وسنتناول في هذا الفرع تعريف كل من التكيف والتخفيف، ثم توضيح استراتيجيات تحقيقهما والمعوقات أمام ذلك.

أولا: تعريف التكيف والتخفيف:

1- **التكيف: Adaptation** عرفه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على انه:" مجموعة المبادرات والتدابير التي ترمي إلى الحد من تعرض النظم الطبيعية والبشرية لتأثيرات تغير المناخ الحالية أو المتوقعة، ومن تلك التدابير بناء السدود على الأنهار، استبدال المنشآت الحساسة بأخرى أكثر مقاومة[1]...

ومن خلال هذا التعريف نميز بين نوعين من التكيف، التكيف المتفاعل، والتكيف المرتقب، فأما التكيف المتفاعل فهو اتخاذ التدابير بعد ظهور الآثار المبدئية لتغير المناخ، أما التكيف المرتقب فهو اتخاذ التدابير قبل ظهور الآثار أساس هذا التقسيم هو النوع الاستراتيجيات المتخذة لمواجهة التغيرات المناخية أو التخفيض

(Mitiation الخفيف في إطار تغير المناخ هو تطبيق سياسات للحد من انبعاث الغازات الدفيئة وتعزيز مصاريف امتصاصها، أو هو يعتمد على كل من القدرة على التخفيف وإمكانيات التخفيض،

[1] التقرير التجميعي للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، تقرير المناخ 2007، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الطبعة الأولى، السويد، 2008)، ص 76

فأما القدرة على التخفيض فهي قدرة الدولة على الحد من الانبعاثات اعتمادا على مهاراتها وخبراتها، وأيضا على تكنولوجياتها ومؤسساتها.

أما إمكانية التخفيض فهي مقدار التخفيف الذي يمكن تحقيقه بمرور الزمن

وتعتمد الدول في تحسين قدراتها وإمكانياتها للتكيف أو التخيف من آثار التغيرات المناخية على إحداث التكامل بين القطاعات المختلفة والأبعاد المتعددة للتنمية، من الجانب الاقتصادي والإجتماعي، ومختلف القطاعات كقطاع الطاقة، التعليم، الصحة...، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الدولي، فتغير المناخ تهديد لا تحده الحدود الوطنية، لذا يجب إقامة التعاون الدولي بين الدول النامية والمتقدمة لبناء قدراتها لمواجهة مثل هذا التهديد.

ثانيا: استراتيجيات ومعوقات التكيف والتخفيف: تنوعت استراتيجيات التكيف والتخفيف لمواجهة التغيرات المناخية، منها المتعلقة بمصادر المياه وأخرى بالزراعة وأخرى بالطاقة.

كما تعددت معوقاتها على النحو التالي[1]:

معوقات تكييف

- ✓ ضعف إدارة المياه؛
- ✓ نقص التأمل مع القطاعات الأخرى؛
- ✓ احتكار أسواق العالمية من قبل الدول الاقتصادية؛
- ✓ الفقر واللامساواة؛

[1] التقرير التجميعي للهيئة المرجع السابق، ص 77.

- ✓ العوائق المالية والتكنولوجية؛
- ✓ عوائق معرفية؛
- ✓ الحواجز العلمية والمالية والتكنولوجية؛

معوقات التحفيف

- ❖ مقاومة أصحاب المصالح؛
- ❖ نقص الإمكانيات المادية والتكنولوجية؛
- ❖ نقص الفعالية عند ارتفاع المصاريف؛
- ❖ نقص اللوائح التنظيمية؛
- ❖ نقص تمويل نقص الرقابة احتكار الدول المقدمة للصناعات النظيفة قلة الاهتمام بالجانب الزراعي؛

الفرع الثاني: دور إستراتيجيات مواجه آثار الكوارث وآثار التلوث البيئي

أولا: دور استراتيجيات مواجهة الكوارث الطبيعية في تحقيق الاستدامة

البيئية وإن الكوارث الطبيعية بأنواعها تؤثر على البيئة بتدمير الأراضي، والمجاري المائية والمنشآت البيئية، وهي بذلك تؤثر بصفة خاصة على الأمن الغذائي وتمنع بناءه من جميع الجوانب، سواء البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإنسانية. كما تعطل أيضا عملية التنمية المستدامة، لذا كان من الضروري اتخاذ استراتيجيات للحد منها أو على الأقل للتخفيف من آثارها، ومن هذه الاستراتيجيات ما تكون قبلية (وقائية) أو بعدية:

1- الإستراتيجيات الواثية: وهي إجراءات الاستعداد للكوارث حتى لا تكون لها آثار كبيرة، وذلك عن طريق التنبؤ بالكوارث ووضع خطط قبل حدوث الكارثة، ومن تلك الاستراتيجيات نشر الوعي في المجتمع بأهمية الاستعداد للكارثة، تفعيل دور المؤسسات الداخلية المعنية بذلك ومنها أيضا تفعيل دور المجتمع المدني[1].

اومن المهم جدا بناء قدرات الدول الداخلية المالية والمؤسساتية للتمكن من الاستعداد أو التخفيف من حدة الكوارث، والعمل أيضا على سناء التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، ذلك أن البلدان الأقل نموا هي الأكثر تضررا من الكوارث الطبيعية.

من المهم أيضا تحليل المخاطر الناجمة عن الكوارث قبل حدوثها للتمكن من وضع خطط لمواجهتها، والعمل أيضا بنظام الإنذار المبكر من الاستراتيجيات القبلية أيضا سن القوانين المتعلقة بالتنظيم والتنسيق في حالة وقوع الكارثة، مع تفعيل دور المؤسسات في تطبيقها على المستوى الداخلي، وأما على المستوى الدولي فيكمن الدور في عقد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية لتبادل الخبرات والتكنولوجيات للتمكن من مواجهة الكوارث الطبيعية. ومن تلك المؤتمرات المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية في يوكوهاما في اليابان سنة 1994 وضع إستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا تتضمن المبادئ التوجيهية للاستعداد للكوارث والتخفيف منها عن طريق تبادل التكنولوجيات والمعلومات، إيجاد وسائل للإنذار المبكر، بناء قدرات الدول.

[1] سامى محمد هشام حريز وزيد منير عبوي، إدارة الكوارث والمخاطر:، الأسس النظرية و التطبيقية، (دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008)، ص 62

وفي سنة 2003 تم عقد مؤتمر عالمي آخر لإكمال خطة يوكوهاما وإيجاد سبل أفضل[1].

2- الاستراتيجيات البعدية للمواجهة ومن أهمها:

تنفيذ الإنقاذ والاستغاثة بكل الوسائل الممكنة مع تطوير لتلك الوسائل من الاهتمام بالفئات الأكثر ضعفا وإعطائها الأولوية، العمل أن البناء والتعمير للمنشآت والمؤسسات، والعمل على إدماج الفئات خاصة النازحين فهم الأكثر تضررا خاصة في أمنهم الغذائي...

في الأخير نستنتج أن استراتيجيات مواجهة الكوارث الطبيعية الوقائية أو البعدية، هي وسيلة لبناء الأمن الغذائي وذلك لأنها تحد أو تخفف على الأقل من آثار الكوارث على إمكانيات توفير الغذاء من تربة ومنشآت مادية بل وحتى على القدرة الإنسانية للإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي يجب أن تتحقق أهدافها وأهمها:

- الإنقاص من احتمال زيادة حدة الى الفقر للأسر التي فقدت ممتلكاتها ومصادر رزقها.
- التقليل من احتمال تعثر التنمية بمختلف أبعادها.
- الإهتمام بالزراعة المستدامة والعمل على تحققها[2].

ثانيا: دور مواجهة آثار التلوث البيئي في تحقيق الاستدامة البيئية:

تعتبر مختلف الإجراءات التي يتم اتبعاها لمواجهة التلوث البيئي ذات طابع وقائي، وذلك لأن التلوث البيئي تهديد يمكن التحكم فيه، لأن أغلب مسبباته هي إنسانية، ولذلك فمن أهم تلك الإجراءات:

[1] سامي محمد هشام حريز، زيد منير عبوي، إدارة الكوارث والمخاطر: الأسس النظرية والتطبيقية، المرجع نفسه، ص 80-82

[2] اللجنة الأمن الغذائي العالمي، مواجهة الكوارث الطبيعية، (منظمة التغذية والزراعة، روما، 2003)، WWW.FAO.ORG

1- الإجراءات الوقائية لمواجهة التلوث البيئي:

- الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الهواء: هناك عدد من الإجراءات والتدابير يمكن اتباعها حتى نقي من التلوين الوالي، منها على سبيل المثال التخطيط العلمي السليم شد، إنشاء أية مناعة، بحيث داعس الان والتضاريس وتحديد، المقاييس الخاصة بالتركيزات، القوى المواد الأول الثي يسمح بوجودها الهواء، وإنشاء نقاط رصد ومراجعة لقياس جهد البهاء مناطق مختلفة من كل مدينة مع مراعاة أنماط النمو هذه المدن وكمية المواد الملوثة، ونشر معايير جودة الهواء بالنسبية المواد الملولة، وكذلك تشانج رصد قياس تلك الجودة في وسائل الإعلام المختلفة، والاهتمام بزراعة الأشجار وزيادة المسطحات والأحزمة الخضراء حول المدن والمناطق الصناعية، ونكون بذلك واجهنا التلوث البيئي لتحقيق الاستدامة البيئية وفي الوقت نفسه وفرنا أسباب توفر الغذاء، ومن الحلول المقترحة لمقاومة تلوث الهواء اختيار أنواع من الوقود خالية هي ومخلفاتها من المواد الملوثة، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة قليلة التلوث ومراقبة السيارات ووسائل النقل العامة وإيقاف أية وسيلة مواصلات تنبعث منها نسبة غازات عالية، ومراقبة مصادر التلوث وبالذات آلات الاحتراق في المصانع...
- **الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الماء:** من ذلك دراسة طبيعة الماء من حيث حجم وتركيب وشحنة الجسيمات الملوثة منه وكذلك خواصه، وتحديد التأثيرات المزمنة للمواد الملوثة عند تعرض الإنسان والكائنات الأخرى التركيزات منخفضة منها وتحديد الأمراض المنقولة عن طريق المياه الملوثة وسن التشريعات الفردية للإبقاء على الماء في حالة كيميائية

وطبيعية وبيولوجية لا تسبب أضرارا للإنسان والحيوان والنبات ، والحرص على التحليل الدوري للمياه للتأكد من سلامتها باستمرار ومن الحلول المقترحة لمعالجة تلوث الماء : تحسين طرق معالجة مصادر المياه العامة ، ومعالجة مياه المجاري السنة الحاجة المضطرة المياه نظرا لازدياد أعداد السكان والتقدم الصناع والزراعي وما تحتاجه الصناعة والزراعة من ماء[1].

- **الإجراءات الوقائية المحافظة على سلامة التربة** وبما أن التلوث لم يقتصر على مجالي الهواء والماء، بل تعداه إلى الثرية ، فإنه يلزم اتخاذ جملة من هذه الاجراءات الوقائية المحافظة عليها، وهي مكافحة الآفات الضارة والتحف من رفض المخلفات وعن الحلول المقترحة لمعالجة تلوث التربة، فإذا ما والضرورة القصوى لاستخدام المبيدات، نستخدم تلك السريعة التحليل بدلا من الثابتة واذا ما دعت الضرورة الاستخدام المبيدات الثابتة فيكون ذلك بأقل قدر ممكن، وفي ظروف تجعلها أقل تلويثا للبيئة ، وكذلك إجراء المزيد من البحوث عن العلاقة بين المبيدات التي تلوث البيئة وبين الكائنات الحية منها مع التوعية والتدريب المستمران مستخدمي المبيدات للتعريف بالأساليب المثلى المكافحة الآفات واستخدام أقل كمية ممكنة من المبيدات لتحقيق الغرض المطلوب وتحسين معدات استخدام المبيدات.

من بين أهم استراتيجيات مواجهة التلوث البيئي هو بالاعتماد على الحوكمة البيئية والتي من بين آلياتها هي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة الدولية من التلوث، والتي تهدف بالنتيجة إلى حماية الأمن الغذائي من أهم تلك الاتفاقيات هي الموضحة في الجدول 19 ملحق 19). أو المعاهدات

[1] وهيبة زبيري، مرجع سابق، ص282.

تلك لها الطابع الإلزامي بعد انضمام الدول لها، وبالتالي فإن كل ما تنص عليه يكون محل الإستراتيجية وطنية تسعى الدول إلى تنفيذها وإلى بناء قدراتها من أجل ذلك، وتهدف بذلك إلى تحقيق الاستدامة البيئية وفي الوقت نفسه تبني أمنها الغذائي بالمحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وهواء وتربة[1].

[1] وهيبة زبيري، مرجع سابق، ص283-284.

خاتمة

إن المشاكل البيئية تعد من أكبر المسببات ال .الاشكالية الاخيرة حيث ازدادت شدة تأثير تلك المشاكل على عوامل بناء ابعاد الأمن الغذائي من تربة وماء وهواء ومن موارد طبيعية وغير طبيعية ولذلك زاد الاهتمام بها في المجالات الاكاديمية والسياسية والعلمية وغيرها التي. تعمل على تحليلها لإيجاد إستراتيجيات وحلول لتلك الاشكالية وللتمكن من بناء الأمن الغذائي سواء في ظل التكيف مع العلم المشاكل او بالحد من أثارها والتخفيف منها على الاقل والمشاكل البيئية بنوعيها الطبيعية والغير الطبيعية مثل تغير المناخ والتصحر والكوارث الطبيعية والتلوث البيئي لها بعد عالمي وليس وطني فقط ولتفاقم حدة تأثير المشاكل البيئية على أبعاد الأمن الغذائي من التوافر الجودة والاستدامة اصبحت معظم الدول تعاني حالة الأمن الغذائي وبعد تحليل الإشكالية للموضوع وهي تأثير المشاكل البيئية على بناء الأمن الغذائي فإنه يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- ✓ أن الحتمية توجد في العلاقة التي تربط بين البيئة والأمن الغذائي لأنه لا وجود لأمن الغذائي دونها، رغم كل التطورات التي وصل إليها الانسان.
- ✓ إن انعدام القدرة على بناء الأمن الغذائي سبب المشاكل البيئية يعني عدم قدرة على بناء الأمن البيئي
- ✓ إن المشاكل البيئية يعد مجال بحث توجد صعوبة في تمييز وصعوبة في تنبئ الصحيح.
- ✓ إن إحتمال ونسبية من أكثر العناصر إرتباط بموضوع إلا أن أثاره النسبية قد تتغير من مكان إلى أخر في فترة زمنية محددة.

ولهذه النتائج المتوصل إليها يمكن أن نطرح الإقتراحات التالية:

- ✓ العمل الدولي المتكامل القائم على تبادل الخبرات والمساعدات بين الدول المتقدمة و الدول النامية، وجعل المساعدات، خاصة الغذائية، تحقق الهدف المرجو منها وهو التخفيف من حدة الجوع أو نقص التغذية للدول المحتاجة الها، ولا تهدف إلى خدمة مصالح الدول المانحة.
- ✓ العمل على تحقيق استدامة الموارد الطبيعية وذلك بعدم الاستغلال المفرط لها عند العمل على بناء الأمن الغذائي، أو بالعمل على تجديدها إن أمكن ذلك.
- ✓ العمل على تحقيق الحوكمة من أجل الأمن الغذائي العالمي وهي وجود نظام عالمي للأمن الغذائي يتميز بمزيد من الفعالية والكفاءة، ويضم استراتيجيات وسياسات من أجل الزراعة المستدامة، ومؤسسات ذات كفاءة عالية تستجيب لحالات المجاعة وسوء التغذية، وأن يكون نظام لا تسيره الدول الكبرى لخدمة مصالحها الخاصة.
- ✓ العمل على بناء القدرات خاصة العلمية والتكنولوجية للدول، وخاصة ان النامية، وغير الدول من الفواعل الأخرى التي لها الدور الكبير في بناء الأمن الغذائي سواء الوطني أو العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

التقارير:

1. المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، اليمن ،2005 11-12
2. عقد المؤتمر في نيروبي بكينيا في الفترة من 29 أوت إلى سبتمبر 1977 كاستجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 37/33 في 07 ديسمبر 1974 عن التعاون الدولي لمحاصرة التصحر.

3. تشير التقارير العالمية التي صدرت عن الأمم المتحدة أن العالم سيفقد سنويا حوالي 24 مليار طن من التربة السطحية وأن حوالي 70% من إجمالي مساحة الأراضي الجافة المستخدمة في الزراعة في العالم تضررت بدرجات متفاوتة من جراء عمليات التصحر.
4. أفادت دراسة البنك الدولي صدرت عام 1990 بأن الدول النامية تشكل ما نسبة 77.4 % من دول العالم، وأن نسبة الزيادة في عدد السكان من المجموع الكلي للسكان في العالم تميل لصالح الدول النامية، فقد ارتفعت نسبة الزيادة في عدد السكان في الدول المتخلفة من 77 عام 1950 إلى 93% في عام 1990 وأن إفريقيا وآسيا وحدهما مسؤولتان عن 53% من هذه الزيادة. انظر في ذلك: إحصاءات البنك الدولي، تقرير حول التنمية في عام 1990 واشنطن 1990
5. التقرير الأمين العام، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، التطبيق والتنفيذ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 1997)
6. التقرير التجميعي للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، تقرير المناخ 2007، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الطبعة الأولى، السويد، 2008)،

الكتب:

أولاً: كتب باللغة العربية

1. محمد عبد الامام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.

2. ناصر عبد المولى رشوان البص، التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.

3. سمير إبراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار مؤسسة رسلان سوريا. دمشق. جرمانا، بدون سنة.

4. نادية احمد عمران، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين نظرية التطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014م-1435هـ،

5. أمير فرج يوسف، موسوعة حقوق الإنسان طبقا لأحدث الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات والبروتوكولات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجا الإسكندرية ، 2008، دون طبعة.

6. عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2001، الطبعة الأولى.

7. رمزي زكي، "التاريخ النقدي للتخلف"، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1987.

8. سالم عبد الكريم اللوزي وآخرون، "تحديات الأمن الغذائي العربي، فكر عربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، الطبعة الأولى.

9. محمد عبد الفتاح القصاص، «التصحر، تدهور الأراضي في المناطق الجافة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 242 فبراير 1999.

10. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007).

11. رياض صالح ابو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، (دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009).

12. إلياس أبوجودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2008).

13. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007).

14. سهيل حسن الفتلاوي، الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات، (موسوعة المنظمات الدولية، دار الحامد، الجزء 3، الطبعة الأولى، مصر،2011.

15. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، (منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010)

16. سامى محمد هشام حريز وزيد منير عبوي، إدارة الكوارث والمخاطر، الأسس النظرية والتطبيقية، (دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008)

17. راتب سلامة السعود، الانسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية،2014/01/01.

18. وهيبة زبيرى، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017.

19. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، (منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010).

ثانياً: باللغة الأجنبية

1. Bernard Beignier, L Affirmation D Un Droit à l Environnement Et La Réparation Des Dommages Environnementaux, Defrénois, Lextenso Edition , France, 2010).
2. http://www.arabhumanrights.org/treaties/bycommittee.aspx? -LavanyaRajamani, Differential Treatment in international Environmental law, (Oxford, United State, 2006).
3. Jody Kollapen, The Right to a Healthy Environment.(South African Human Rights Commission,2004).
4. 'LavanyaRajamani , Differential Treatment in international Environmental law,(Oxford, United State, 2006)
5. Les Institutions Internationales et Communautaire ;
6. Norman J. Vig, Regina S.Axelrod, The Global Environment : Institutions , Law and Policy, (Earthscan Published Limited, First published, Washington, 1999)
7. Norman J. Vig, Regina S.Axelrod, The Global Environment: Institutions , Law and Policy, (Earthscan Published Limited, First published, Washington, 1999)
8. Richard L Revesez , Philippe Sands ,and Richard B. Stewart, Environmental Law.(The Economy and Sustainable Development, First Published, Cambridgeuniversity Press, United State of America ,2000).
9. Richard L Revesez , Philippe Sands and Richard B Stewart, Environmental Law, (The Economy and Sustainable Development. First Published , Cambridgeuniversity Press, United State of America, 2000).

رسائل ومذكرات جامعية

1. مروة مزوز، الأمن الغذائي في الجزائر (2008-2017)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف بمسيلة، 2019-2020.

المجلات والملتقيات:

معتصم راشد، الأمن الغذائي – تحديات اليوم وضرورات المستقبل – مجلة شؤون عربية، العدد03 ماي 1981، ص82.

د. يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 38 جوان 2018، ص16-18.

بوكميش لعلى وباية فتيحة، المفهوم الجديد للأمن البيئي وتأثيراته على الأمن الغذائي، مجلة الحقيقة، العدد25، جامعة أدرار، 2012، ص98-99.

محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، (مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس، ورقلة، 2009)، ص147-148.

المواقع الإلكترونية:

1. منظمة التغذية والزراعة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي سنة 1996، وثائق المنظمة، إيطاليا، 1996)
2. اللجنة الأمن الغذائي العالمي، مواجهة الكوارث الطبيعية، (منظمة التغذية والزراعة، روما، 2003)، WWW.FAO.ORG

فهرس المحتويات

البسملة----------
كلمة شكر وتقدير ----------
الإهداء ----------
مقدمة ---------- 1

الفصل الأول: الإطار مفاهيمي للمشاكل البيئية والأمن الغذائي

تمهيد:---------- 7
المبحث الأول: مفاهيم عامة للبيئة ومشاكلها ---------- 8
المطلب الأول: تعريف البيئة ومكوناتها ---------- 8
الفرع الأول: مفهوم البيئة لغة واصطلاحا ---------- 8
الفرع الثاني: مكونات البيئة ---------- 9
المطلب الثاني: مفهوم المشاكل البيئية وأسبابها: ---------- 14
الفرع الأول: تعريف المشاكل البيئية:---------- 14
الفرع الثاني: أسباب المشاكل البيئية ---------- 15
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للآمن لغدائي ---------- 18
المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي ---------- 18
الفرع الأول: الأمن الغذائي ---------- 19
الفرع الثاني: أهمية الأمن الغذائي ---------- 21
الفرع الثالث: الأهداف من تحقيق الأمن الغذائي ---------- 22
المطلب الثاني: علاقة بين الحق في بيئة صحية والأمن الغذائي---------- 23
الفرع الأول: من الناحية الشكلية ---------- 23

الفرع الثاني: من الناحية الموضوعية ---------- 25
المطلب الثالث: عوائق الأمن الغذائي ---------- 26
الفرع الأول: العوائق الداخلية ---------- 26
الفرع الثاني: العوائق الخارجية ---------- 30
الفصل الثاني: التأثيرات البيئية على الأمن الغذائي ووسائل تحقيق الاستدامة البيئية
تمهيد: ---------- 37
المبحث الأول: أبعاد الأمن الغذائي وتأثير البيئة عليه ---------- 38
المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي ---------- 38
الفرع الأول: توافر الأغذية ---------- 38
الفرع الثاني: جودة الغذاء ---------- 38
المطلب الثاني: تأثير المفهوم الجديد للأمن البيئي على الأمن الغذائي ---------- 39
الفرع الأول: تأثير على توافر الغذاء ---------- 40
الفرع الثاني: تأثير على جودة الغذاء ---------- 41
المبحث الثاني: وسائل تحقيق الاستدامة البيئية لبناء الأمن الغذائي ---------- 42
المطلب الأول: دور الفواعل الدولية في تحقيق الاستدامة البيئية ---------- 42
الفرع الأول: دور الدولة ---------- 43
الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية ---------- 48
الفرع الثالث: دور المشترك للفواعل الدولية في حماية البيئة وبناء الأمن الغذائي ------- 52
المطلب الثاني: مواجهة التهديدات البيئية ودورها في تحقيق الاستدامة البيئية وبناء الأمن الغذائي
---------- 53
الفرع الأول: دور الإستراتيجيات التكييف والتخفيف في مواجهة التغيرات المناخية ---- 54
الفرع الثاني: دور إستراتيجيات مواجه آثار الكوارث وآثار التلوث البيئي ---------- 56

خاتمة ---------- 62

قائمة المصادر والمراجع ---------- 65

فهرس المحتويات----------

ملخص: ----------

ملخص:

إن الاستخدام المفرط والعشوائي للعناصر البيئية، قد أوجد لنا ما يسمى بمشكلة التلوث البيئي التي كانت لها تأثيرات بالغة على الأمن الغذائي بالنظر للعلاقة الوطيدة التي تجمع الغذاء بالوسط البيئي، الأمر الذي دفع بأشخاص المجتمع الدولي وحكومات الدول إلى الاهتمام بالمشكلة أعلاه، وهذا من خلال التسارع إلى عقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية من أجل تطويق مشكل التلوث بحلول قانونية تجسدها السياسات الوطنية للدول تحت مسمى: "الأمن البيئي"، وعليه فقد تحدد مفهوم هذا الأخير أناداك بما جاءت به النصوص التشريعية الدولية والوطنية من حلول في مجال مكافحة التلوث البيئي، إلا أنه وبسبب ضرب هذه النصوص في كثير من الأحيان عرض الحائط والاستمرارية في سياسات التنمية الاقتصادية غير المتوازنة في دول العالم، تفاقمت مشكلة التلوث وازدادت تعقيدا ولم يعد مفهوم الأمن البيئي القديم قادرا على تطويقها، مما استدعى الوضع ضرورة إعادة النظر فيه وفق ما يخدم الوسط البيئي المتدهور والأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: العناصر البيئية، الغذاء

Abstract

The excessive and indiscriminate use of environmental elements has created for us what is called the problem of environmental pollution, which had severe effects on food security in view of the close relationship that brings together food in the environmental milieu, which prompted the people of the international community and the governments of countries to pay attention to the above problem, and this by accelerating to Holding international conferences and agreements in order to cordon off the pollution problem with legal solutions embodied in the national policies of countries under the name: “environmental security.” Accordingly, the concept of the latter has been defined, I call you, with the solutions provided by international and national legislative texts in the field of combating environmental pollution. The texts often ignore the continuity of the unbalanced economic development policies in the countries of the world, the pollution problem has worsened and become more complex, and the old concept of environmental security is no longer able to surround it, which necessitated the need to reconsider the situation in order to serve the deteriorating environmental environment and food security.

Keywords: environmental elements, food